ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي

استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع ٢٠٠٧

ترجمة: سعيد عياش

سلسلة أوراق إسرائيلية (٤٠)

يحررها: انطوان شلحت

جميع الحقوق محفوظة

أيار ٢٠٠٧

تصدر هذه السلسلة عن :

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – شارع يافا – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢(٩٧٢)

فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢(٩٧٢) – ص. ب ١٩٥٩

www.madarcenter.com

e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله. فلسطين ص. ب:١٩٨٧

هاتف: ٤/٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢)

فاكس: ٦/٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

e-mail:info@al-ayyam.com

الفهرس

· تقديم وخلفية عامة/ أنطون شلحت ٠٧

· توطئة/ مركز مدار ١٩

· ملخص الوثيقة ٢٣

· اتجاهات إستراتيجية عالمية ٣٣

· تحديات إستراتيجية وسياسية أمام إسرائيل ٣٩

· ردود على التحديات الإستراتيجية والسياسية التي تواجه إسرائيل ... ٥٥

· تحدّيات في مجالات الحكم، الاقتصاد والمجتمع ٦٠

· حالة الشعب اليهودي ومستقبله ٧١

مؤتمر تحت وطأة الحرب وفشل القيادة!

بقلم: أنطوان شلحت

في وسعنا القول إنّ الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر هرتسليا السابع بشأن "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي" متشابهة إلى حدّ كبير مع استنتاجات التقرير الجزئيّ للجنة فينوغراد بشأن تقصّي أحداث حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦، رغم أن استنتاجات المؤتمر كانت سابقة على هذه الأخيرة. ووجه الشبه متعلق، في الأساس، بأداء القيادة الإسرائيلية الراهنة.

وعلى خلفية التخويض في دلالات الحرب نفسها، رأت استنتاجات مؤتمر هرتسليا أنّ نظام الحكم في إسرائيل "يمرّ في أزمة إستراتيجية عميقة تتجلى في زعامة قاصرة وأداء غير قويم لأجهزة ومؤسسات السلطة، وتولد حالة من انعدام الثقة والوضوح. فالزعامة تفتقر إلى رؤيا وأهداف محدّدة كما أنها لم ترسم طريقاً وإستراتيجية واضحتين. وقد تراجعت فعالية ونجاعة أجهزة الحكم وباتت الحكومات تواجه صعوبة في ممارسة السلطة والتخطيط والتنفيذ وذلك في ضوء انعدام الاستقرار السلطوي وعدم توفر الأدوات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات، واضطراب منظومة التوازنات بين أذرع السلطة".

وفي ضوء ذلك جرى الإعراب عن القلق من عدم قدرة القيادة الإسرائيلية الحالية على

مواجهة التحديات المقبلة.

وقد أجمل مؤتمر هرتسليا في دورته السابعة هذه التحديات على الوجه التالي:

- تصاعد التهديد الإيراني على اختلاف مكوناته.
- تلاشي الفرصة للتوصل إلى تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، وسط ازدياد قوة حركة "حماس".
- تعمق الشرخ بين العرب واليهود في إسرائيل، وذلك في ضوء الحرب الأخيرة (على لبنان) والاتجاه المتزايد نحو رفض وإنكار شرعية المشروع القومي اليهودي من قبل القيادات العربية في إسرائيل.
- التآكل المتزايد في المكانة الدولية لإسرائيل وفي الاعتراف بحقّها في الوجود.

في واقع الأمر عقد المؤتمر السابع في ظلّ أزمة غير مسبوقة تشهدها إسرائيل، ترتبًا على نتائج حرب لبنان الثانية في الصيف المنصرم. وقد عكس ذلك، على سبيل المثال، توكيد المراسل السياسي لصحيفة "هآرتس"، ألوف بن، أنّ ما خيّم على هذا المؤتمر أكثر من أي شيء آخر، هو مناخ التحقيقات (العسكرية والجماهيرية والجنائية)، التي دارت في ظلها الحياة العامة والسياسية في إسرائيل في تلك الفترة ("هآرتس"، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٧). وأضاف بن أنّه بدل أن تطرح في هذا المؤتمر أفكار جديدة، وبدل النقاش حول السياسة، بدا السياسيون وكبار الضباط وأفراد الاستخبارات منهمكين حتى النخاع في الإعداد لإفاداتهم أمام لجنة فينوغراد (لتقصّي وقائع الحرب على لبنان)، أو للمثول أمام أي تحقيق آخر. "فالدولة موجودة الآن تحت الإنذار، وفي وضع كهذا لا يجرؤ أيّ فرد على المجازفة. فكل ما سيقوله سيتم تسجيله وربما يجري استعماله ضده".

ولئن كان هذا التوكيد واشيًا بالأزمة السياسية العامة وفي صفوف الجيش، فإنّه يلمح أيضًا إلى استفحال أزمة القيادة في إسرائيل، وهي الأزمة التي شكلت محورًا رئيسًا من محاور مؤتمر هرتسليا السابع.

واعتبر هذا المحور أحد مترتبات نتائج الحرب على لبنان، التي ما زالت تتفاعل على أكثر من صعيد وربمّا تخبئ المزيد من المفاجآت في المدى المنظور والبعيد.

وقد انعكس الأمر أساسًا في مضامين بعض المحاضرات والكلمات التي أسمعت في المؤتمر، خصوصًا من صفوف القوى الحزبية والسياسية المعارضة ومندوبي أرباب الصناعة

(مثل إيلي هوروفيتس، رئيس شركة "طيفع" لإنتاج الأدوية، وهي إحدى أكبر الشركات الإسرائيلية الاعتبارية) وأساتذة الجامعات، الذين لم يضنوا في السابق بسهام النقد فور انتهاء الحرب بالصورة التي انتهت عليها.

لكن يبدو أن منظمي المؤتمر أنفسهم أصرّوا على الظهور في مظهر المزوّد الرئيس للوقود الكفيلة بإبقاء هذه الأزمة على نار حامية، بل وحارقة، من الجدل والانتقاد والاستحصال.

وهذا ما دلّت عليه الإشارات التالية في وقائع المؤتمر نفسه، التي شكلت سندًا لاستنتاجاته:

(*) اعتبر البروفسور عوزي أراد، رئيس المؤتمر ورئيس "معهد السياسة والإستراتيجية" في "المركز بين المجالي" في هرتسليا، الجهة الداعية والمنظمة للمؤتمر، في كلمته الافتتاحية، أن القيادة الحالية تتحمل المسؤولية عن جزء من التطورات الأخيرة. كما شنّ أراد، الذي أشغل في السابق منصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو، هجومًا حادًّا على المواطنين العرب في إسرائيل، معتبرًا أن استئنافهم على "يهودية إسرائيل" كما تجلّى الأمر في "وثيقة التصوّر المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" الصادرة عن لجنة المتابعة العليا يضعهم في قارب واحد مع "القوى المحيطة بإسرائيل الرافضة لحقها في الوجود كدولة ديمقراطية ويهودية، وهو الحقّ الذي اعترف به العالم"، على حدّ قوله.

وجاء في موجز كلمة عوزي أراد ما ترجمته الحرفية التالية:

"بدأت مؤتمرات هرتسليا (حول ميزان المناعة والأمن القومي) بالانعقاد منذ العام ٢٠٠٠، رغم أنه في تلك السنة كان المناخ مختلفًا بصورة جوهرية. آنذاك لاحت إمكانية لتسوية مع سورية وحل دائم مع الفلسطينيين وانسحاب من لبنان، وكان الجوّ العام مثيرًا للنشوة. لكننا عرفنا (أقصد نحن مؤسسي المؤتمر) أن الواقع أكثر صعوبة وأقل جمالاً. وقد أحسسنا أن أمام الدولة اختبارات صعبة، وأن قدرة الدولة على الصمود، بحسب تسمية دافيد بن غوريون، ستتعرّض للاختبار.

"في المؤتمر الأول العام ٢٠٠٠ كانت الدولة عرضة لانفجار الانتفاضة وعنف العرب في إسرائيل وفشل مباحثات طابا والانتخابات (البرلمانية) الوشيكة. وقد تحققت النبوءة السالفة في مؤتمرات هرتسليا اللاحقة. ففي كل مؤتمر من هذه المؤتمرات كان واضحًا أنّ الفلسطينيين يخوضون ضدنا حربًا إرهابية، وتحولت الجبهة الداخلية إلى جبهة حرب، ووقعت عمليات

تفجيرية في جميع أرجاء دولة إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت اتضحت بصورة جلية السمة الأكثر أساسية التي تمنح إسرائيل قدرًا كبيرًا من المناعة، وهي قوة روح الشعب. ورغم الضربات الصعبة فقد صمد الشعب أمام الرياح العاتية، وحيث وجدت الإرادة والمبادرة تعبيرًا عنهما، فإن الاقتصاد بدأ بالإقلاع.

"لم نصرف النظر عن التحدي الإستراتيجي الآخذ في التعاظم، والمتمثل في التهديد الإيراني وكل مجروراته. وبقدر معيّن فإنه كلما كررنا الإشارة إلى الموضوع الإيراني باعتباره موضوعًا مركزيًا، فقد شعرنا بأنه تمّ الإعلان من على منصة هذا المؤتمر عن أجندات أخرى باعتبارها ذات أولوية.

"خطة الانفصال تمّ الإعلان عنها في مؤتمر هرتسليا وظلّت الموضوع المركزي على مدار عامين بعد ذلك. وكان هناك من اعتقد بأنه لا مكان للقلق بإزاء التهديدات التي شدّدنا عليها من الجنوب (غزة) ومن الشمال (لبنان) ومن الشرق (العراق)، وادعى هؤلاء أن التهديد الحقيقي هو من البيت وتبنوا رأيًا ينبغي بموجبه تقليص ميزانيات الأمن.

"لقد شهد مؤتمر هرتسليا نقاشات مختلفة، وكان في الوقت نفسه المنصة لصوغ سياسة ملائمة.

"وخلال السنة المنصرمة شهدنا مدًّا في خطورة المشاكل الماثلة أمامنا.

"فهناك إيران نفسها التي تستفز إسرائيل، عبر تقدمها صوب تطوير قدرتها النووية.

"وفي الولايات المتحدة تفاقمت بعض المظاهر المتحفظة من العلاقات الخاصة التي تمّ بناؤها طوال سنوات عديدة بين واشنطن وإسرائيل.

"وفي البلاد أدار رؤساء الوسط العربي، بصورة واضحة، ظهر المجن للأركان الأساسية لإسرائيل كدولة ديمقراطية وكدولة يهودية، وبذا ربطوا مصيرهم مع المحيطين بنا المتشككين أو الرافضين لحقّ دولة إسرائيل في الوجود، وفقما جرى الاعتراف بها من جانب العالم.

"وفي الصيف الماضي خضنا حربًا ضد تهديد حزب الله. هذه الحرب افتقرت إلى القوة الساحقة، ولم تحسم المعركة، والأسوأ من ذلك أنها أدت إلى تآكل قوة الردع لدى إسرائيل. وأجيز لنفسي القول إنه بالنسبة لجزء من هذه التطورات فإنّ قيادتنا تتحمل المسؤولية عنها أيضًا.

"في الاستطلاعات (المؤشرات) التي ستعرض في المؤتمر، سيتبين الأمر نفسه الذي اتضح

في السنة الأولى. فإن روح الشعب وقدرته على التحمل بقيتا صلبتين كما في السابق. أما الشكوك فإنها موجهة نحو المؤسسات والسلطات والقيادة. لقد أثبت هذا الشعب إيمانًا كبيرًا بذاته. وما نأمله هو أن تخرج هذه القوة والصلابة إلى حيّز الفعل".

(*) دعا البروفسور غابي بن دور، رئيس "مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا" (المسؤول عن "مؤشرات مؤتمر هرتسليا")، بصورة مباشرة للغاية، إلى استبدال القيادة الحالية في إسرائيل، لا على خلفية ما تمثله من أيديولوجيا وإنما بسبب "مواصفاتها السيئة" و"لأن الشعب يستحق قيادة أفضل منها".

وفي عرضه للنتائج الرئيسة، التي خلصت إليها هذه المؤشرات، قال بن دور إنه في التحصيل الأخير ثمة فجوة آخذة في الاتساع بين المجتمع والدولة في إسرائيل ٢٠٠٧. وأضاف: "الحرب لم تؤثر على نتائج المؤشرات المتعلقة بالعصب الرئيس- الروح القتالية والوطنية والتفاؤل. والبنية التحتية (للمجتمع) لم تتآكل في أعقاب الإرهاب أو الحرب (وبتأثير منهما). والجمهور اليهودي لا ينفك يعلن عن الثقة الكبيرة بعدالة الطريق وعن ارتفاع في منسوب مناعة المجتمع. المجتمع صحيّ لكن القيادة والنخب مريضة. وهذا وضع غير سويّ، كان سيصبح أكثر سوءًا لو أنّ أحد الطرفين المذكورين لا يثق بالآخر. المجتمع الصحيّ في مقدوره أن ينبت من بين صفوفه قيادة صحية، لكن المجتمع المريض ليس في وسعه أن يرمّم نفسه وقيادته".

وختم بالقول: "يمكنني أن أجمل ما تقدّم بعبارات قاسية مؤداها: لدى القيادة شعب ومجتمع أفضل مما تستحق، ولشعب إسرائيل قيادة ومؤسسات أقل جودة مما يستحق. ومن هنا الشعور بأنه ينبغي تغيير قمة الهرم، ليس بسبب الأيديولوجية التي تمثلها وإنما لأنها بكل بساطة ليست جيدة".

(*) البروفسور إفرايم ياعر، رئيس "برنامج إيفانس لتسوية النزاعات" في جامعة تل أبيب، والذي أشرف على ما يسمى بـ"استطلاع الوطنية الإسرائيلية"، للسنة الثانية على التوالي، قال إن نتائج الاستطلاع هذه السنة تنطوي على بشرى سيئة تتمثل في ما طرأ من زعزعة منقطعة النظير على ثقة الجمهور الإسرائيلي بالمؤسسات السلطوية. ومع أنّ أبحاثًا أخرى أجراها ياعر في السابق أظهرت، كما قال، أن مستوى الثقة بالكنيست والحكومة لم يكن عالياً أيضاً، لكنه أشار إلى أن هذا المستوى انحدر الآن إلى درك غير مسبوق. كذلك طرأ

هبوط حاد على مستوى الثقة بقوات الأمن، التي تمتعت دوماً بمستوى عالٍ من التأييد. وهناك تناقض شديد بين مشاعر التقدير للمناعة التي أظهرها المجتمع المدني وبينً مشاعر التقدير تجاه قادة الجمهور. فالجمهور يضع خطاً فاصلاً جلياً بين المجتمع وبين الدولة، وخاصة الممسكين بدفة القيادة. "يقول الجمهور نحن وطنيون نحب الدولة، لا تقحمونا في إخفاقاتكم، وسوف نجد الطريقة لإصلاح الاعوجاج. وفي ضوء ارتباط الجمهور بالدولة ينبغي معالجة الشرخ. وأنا أستخدم هنا كلمة "شرخ" لأنها تدل على شيء بنيوي"، أكد ياعر.

وأضاف: إذا ما نظرنا إلى الوضع في أعقاب حرب لبنان، فإن الوضع اليوم أكثر خطورة، إذ أن الانتقادات التي جاءت في أعقاب حرب "يوم الغفران" (تشرين الأول ١٩٧٣) كانت متعلقة أكثر بما سبق الحرب، ولكن هناك اليوم شرخ في الثقة بأداء المؤسسات السلطوية. من هنا تنبع أهمية المعطيات.

وفي عرضه لبعض معطيات الاستطلاع التي تدعم ما ذهب إليه حتى الآن توقف ياعر عند ما يلي:

- أكثرية كبيرة جداً، ثلثا الجمهور اليهودي، تعتبر نفسها وطنية. نسبة الوطنيين في هذه السنة لا تختلف عن نسبة السنة السابقة.
- بمنظور دولي أو عالمي نحن لسنا الأكثر وطنية، ولكننا نحتل مكاناً جيداً في الوسط، ونقترب من الولايات المتحدة وبعض الدول في أوروبا. هناك إجماع تام تقريباً حول أنشطة وقيم مرتبطة بالوطنية. فأكثرية الجمهور اليهودي مستعدة للمحاربة من أجل الدولة، على الأقل على مستوى التصريح. هناك أهمية شديدة أيضاً للغة العبرية والقدس والحياة في البلاد وحبّ البلاد.
- في أسئلة أكثر ملموسية من قبيل: "إلى أي حدّ أنت فخور بأن تكون إسرائيلياً؟"، اتضح أن أكثر من ٨٠٪ من الجمهور اليهودي ما زالوا فخورين بكونهم إسرائيليين. جلّ افتخار الجمهور- وفي هذه النقطة يكمن التمييز بين المجتمع والدولة- يدور حول الإنجازات العلمية والتكنولوجية والفنية والأدبية. وهي إنجازات يصنعها أفراد ذوو مؤهلات ومواهب أو جهات ومؤسسات غير حكومية كالجامعات ومراكز الأبحاث. في المقابل فإن أقل ما يفتخر به الجمهور هو المؤسسات السلطوية، وتحديدًا السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (الحكومة والكنيست).

- طرأ هبوط ملموس في مكانة قوات الأمن. على الرغم من ذلك فهي تحتل المكان الثالث في سلم الاعتزاز، ولكن مع وجود فجوة كبيرة. لم يطرأ على اعتزاز الجمهور بقوات الأمن نفس التراجع المتعلق بالحكومة والكنيست، ولكن تراجع الاعتزاز بها كان ملموساً بالمقارنة مع السنة السابقة. ففي العام ٢٠٠٥ أعرب ٨٨٪ عن اعتزازهم بقوات الأمن الإسرائيلية بينما انخفضت هذه النسبة في العام الأخير (٢٠٠٦) إلى ٦٤٪.
- هناك بعد مهم للوطنية وهو الأصالة أو عمق الانتماء. ٨٩٪ صرحوا بأنهم يفضلون المواطنة (الجنسية) الإسرائيلية على أية مواطنة أخرى. ٨٧٪ قالوا إنهم يريدون تشجيع أبنائهم على العيش في البلاد، ومع ذلك فقد سجل تراجع في هاتين النقطتين، بنسبة ٧٪ و٦٪ على التوالي مقارنة بالسنة السابقة. ٧٧٪ صرحوا بأنهم غير مستعدين للهجرة من البلاد. الأسباب المركزية للهجرة، في حال كان هؤلاء يرغبون في الهجرة، هي الوضع الاقتصادي والوضع الأمني مع وجود فجوة كبيرة بينهما.

(*) البروفسور يسرائيل أومان، الحائز على جائزة "نوبل" وهو أستاذ في الجامعة العبرية- القدس، تحدث عن خطرين وجوديين يتربصان بدولة إسرائيل، هما الخطر النووي المباشر (من طرف إيران) والخطر النووي غير المباشر (من طرف منظمات جهادية عالمية تتمكن بطريقة ما من الحصول على أسلحة نووية)، معتبرًا الخطر الثاني هو الأكبر. ثم انتقل للحديث عن خطر ثالث ربما يكون، برأيه، أكبر من سابقيه. ومما قاله في هذا الصدد: "هذا الخطر لا يتأتى عن إيران أو عن مجموعات إرهابية ولا عن أية جهة خارجية.. إنه يأتي من داخلنا نحن.

"ها نحن أخيرًا نلتقي العدو، وهو نحن... أنا شخصياً أعتاش من "نظرية الألعاب"، ومن ضمنها ألعاب جدية للغاية، تتعلق بالحياة والموت، بالوجود والفناء. اسم اللعبة في نظرية الألعاب هو الدافعية، الحوافز. تحدثنا آنفاً عن دافعية أعدائنا. لكن الأهم هو دافعيتنا نحن. هذه الدافعية التي أخذنا نفقدها. بدون دافعية لا نستطيع الصمود.

"ما الذي نفعله هنا؟ لماذا نحن موجودون هنا وما الذي نصبو إليه؟

"نحن موجودون بسبب ارتباطنا القديم بهذه البلاد. نتطلع إلى تجسيد أمل عمره ألفي سنة، بأن نكون شعباً حراً في موطنه، أرض صهيون... بدون هذا الفهم العميق لن نصمد، ولن نبقى هنا. ستقضي علينا "ما بعد الصهيونية".

"قبل حوالي ستة أشهر، قال رئيس الحكومة (إيهود أولمرت)، في أثناء زيارته لمدينة البتراء

الأثرية في الأردن، بأننا شعب أصيب بالتعب، وقد كان محقًا في قوله. فهو منتخب من قبل الشعب، ويعبر عن مشاعر الشعب. سأجيز لنفسي قول بضع كلمات غير شعبية وغير مألوفة. اندفاعنا الجنوني إلى السلام انقلب إلى لعنة علينا. فهو في الواقع يبعد السلام ويعرض وجودنا للخطر. يبدو لي أن (وينستون) تشرتشل هو الذي قال "إذا كنت ترغب بالسلام فعليك أن تستعد للحرب". هذا الاستعداد يشمل إعداداً مادياً، وجيشاً متفوقاً وأسلحة فعالة. ولكن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالتهيئة النفسية، بالجاهزية النفسية لخوض الحرب.

"خرائط الطرق والتنازلات واللفتات الكريمة والانفصالات والانطواءات وعمليات الطرد وما إلى ذلك، لا تجلب السلام. على العكس فهي تجلب الحرب، كما رأينا في الصيف الماضي. هذه الأمور تعطي انطباعاً واضحاً جداً لـ "أبناء عمنا" بأننا متعبون، لم تعد لدينا مناعة نفسية ورباطة جأش وقدرة على الصمود. هذا الأمر من شأنه فقط أن يزيد شهيتهم وأن يشجعهم على الضغط والمطالبة أكثر وأن لا يتنازلوا عن شيء.

"هذه الأمور تنبع من اعتبارات نظرية مجردة، وكذلك من تفكير سليم. ولكن ذلك ليس نظرية وحسب، بل أُثبت أيضاً مراراً وتكراراً على أرض الواقع، على مرّ آلاف السنوات. فالتنازلات ولفتات حسن النية لا تؤدي إلاّ إلى الحرب، بينما التصميم والجاهزية للحرب يؤديان إلى السلام.

علينا أن نقول لأبناء عمنا (الفلسطينيون والعرب): نحن باقون هنا، لن نتزحزح. لدينا صبر وقوة احتمال.. عليكم أن تستوعبوا ذلك. يجب أن لا نكتفي بقول ذلك لأبناء عمومتنا، بل علينا أيضاً أن نشعر بذلك نحن بأنفسنا. إن ذلك فقط، هو الكفيل بجلب السلام. نحن في الحقيقة نستطيع العيش بسلام وإخاء وتعاون مع جيراننا، ولكن فقط بعد أن يدركوا ويستوعبوا أن الدولة الصهيونية باقية هنا... إلى الأبد".

على مستوى الطروحات السياسية أشارت بعض الأوساط إلى أنّ غالبية أعمال "مؤتمر هرتسليا السابع" وما تخلله من خُطب ومحاضرات وأوراق عمل كشفت عن اتجاهات لم تجد تعبيرًا واسعًا لها في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وإن تعرضت لبعض النقد. أحد هذه الاتجاهات يتمثل في الميل نحو التخلي عن صيغ قديمة اقترحت في الماضي لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. وهذا الأمر يرتكز إلى فرضية أساس مغايرة، فيما يتعلق بالطموحات والتطلعات الحقيقية للفلسطينيين، أو العرب عموماً، و"التي لا تقتصر على

تحقيق حلمهم الوطني في حدود مقلصة" .

في ضوء ذلك عرض قسم من المتحدثين أمام المؤتمر استنتاجاً كبيراً أكثر رحابة، يرفض الفهم القائل بأن إنهاء النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني من شأنه أن يَحُلَّ كل مشاكل المنطقة كما لو بضربة عصا سحرية.

وأشير في هذا الشأن إلى أنه منذ سنوات عديدة والحل الوحيد المقترح للمشكلة الفلسطينية هو المفاوضات السياسية التي يتعين على إسرائيل في نطاقها إعادة أراضٍ مقابل تعهد فلسطيني "بوقف الإرهاب المنطلق من مناطق السلطة الفلسطينية" . هيمنةً الحلول من هذا النوع استندت إلى تطرّف الحلول الأخرى للمشكلة ذاتها: فالحل الوحيد الذي يطرحه اليمين الإسرائيلي، هو الترانسفير. وثمة حجة دفاعية أخرى تمترست خلفها نظرية "الأرض مقابل السلام" كرست الكليشيه أو العبارة السرمدية "لا حل عسكرياً" .

من جهةٍ أخرى، فإن تجربة أوسلو، ومؤخراً الانفصال، تضع علامة استفهام كبيرة حول مبدأ "مقايضة الأرض بالسلام" . فضلاً عن ذلك تبين- خلافاً لما تدعيه محافل اليسار الإسرائيلي- أن هذا النموذج (الموديل) لا يشكل الخيار الوحيد. فقد سلط عدد من المتحدثين في مؤتمر هرتسليا ضوءاً آخر على المسألة باقتراحهم حلولاً مختلفة، أو بمحاولتهم تكريس الإدعاء القائل إن الاعتماد على مبدأ "مقايضة الأرض بالسلام" لن يؤدي إلى الهدف المطلوب.

كان السبّاق إلى هذا الطرح رئيس الحكومة الأسبق ورئيس الليكود، بنيامين نتنياهو. ففي إحدى الجمل التي تضمنها خطابه في المؤتمر تطرّق نتنياهو إلى الطرح القائل بأن حلّ النزاع العربي- الإسرائيلي سيؤدي، بكيفية ما، إلى حلّ جميع مشاكل المنطقة. ويقترح نتنياهو قلب هذه الصيغة رأساً على عقب- حلّ مشاكل أخرى في المنطقة سيؤدي بالذات إلى حلّ المشكلة الفلسطينية، حيث قال: "بالإمكان كبح جماح إيران. هذه هي مهمتنا الأولى. إذا نجحنا فيها فإن تهديدات قريبة أكثر سوف تتقلص تلقائياً. فمنظمتا "حزب الله" و"حماس" ستجدان نفسهما معزولتين وضعيفتين. إن الإطاحة بـ"حماس" هي الكفيلة فقط بإتاحة صعود قوى معتدلة أكثر في صفوف الفلسطينيين، وعندئذٍ سيكون بالإمكان بناء علاقات سلام وحسن جوار مع هؤلاء" .

يمكن الاستنتاج من أقوال نتنياهو هذه أنه يتعيّن على إسرائيل الآن، وقد وصلت العلاقات مع الفلسطينيين إلى طريق مسدود، تسخير كل الطاقات والجهود من أجل إزالة التهديد

الإيراني، وأنه إذا ما هُزِمَ النظام الإيراني فإن الريح لن تهب بعدئذٍ على أشرعة "حزب الله" و"حماس". وإن مثل هذا التغيير في رأي نتنياهو "قد ينعش أملاً جديداً بحل من نوع مختلف للمشكلة الفلسطينية"، جوهره تصفية هذه المشكلة.

وفي ضوء خطاب نتنياهو ذهب بعض المعلقين إلى القول إن خطاب رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، الذي تضمن "تقريرًا حول التهديد الإيراني" فحسب، كان الهدف منه هو أن يردّ أولمرت على خصمه، بنيامين نتنياهو، الذي يدير في الآونة الأخيرة حملة خاصة ضد إيران ويعرض الحكومة باعتبارها متقاعسة وعاجزة.

وثمة رسالة أخرى شَفَّ عنها مؤتمر هرتسليا، جاءت لتقوّض فهما له مؤيدون في الخارج بالذات. هناك من يقول إن الطريق إلى طهران تمرّ عبر القدس. والمقصود هنا هو أن حلّ المشكلة الإسرائيلية- الفلسطينية، والإسرائيلية- العربية، سيؤدي إلى حلّ جميع مشاكل الشرق الأوسط. هذا الموقف نال مؤخراً تعبيراً مهماً في تقرير لجنة بيكر- هاميلتون، الذي قال إنه لا يمكن حل مشكلات الولايات المتحدة في العراق ومشكلات العالم الغربي في إيران، دون أن تتحقق أولاً كل التطلعات الوطنية الفلسطينية.

هذه الفرضية لا يمكن أن تكون مقبولة من ناحية إسرائيل، على ما أكّد عدد من الخطباء، ذلك أنه إذا أجريت عملية عكس لغوية بسيطة لهذه الفرضية فسوف يتمّ الحصول في رأي هؤلاء على استنتاج يضاهي اللاسامية: "إسرائيل هي مصدر كل المشاكل في المنطقة، وبناء على ذلك هناك ما يبرّر رفض وجود إسرائيل في العالم العربي والكراهية لها بشكل عام. لذلك من الجدير رفض هذا الموقف (الطرح) جملة وتفصيلاً".

هناك رسائل أخرى بهذه الروحية وردت على لسان العديد من المتحدثين في مؤتمر هرتسليا، ولكن أكثرهم حدّة كان الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال احتياط موشيه يعالون، الذي أكد قائلاً إن "قرارات إسرائيلية بتنفيذ انسحاب أحادي الجانب من شأنها أن تعزز فقط الإسلام الجهادي... فضلاً عن ذلك فإن حلّ النزاع لن ينهي صراع الحضارات مع الغرب. لا مناص من خوض مواجهة مع عناصر الإسلام الجهادي ولا سيما النظام الإيراني".

هذه الأقوال لا تناقض فقط الطرح القائل بأن الطريق إلى السلام الإقليمي يمرّ في القدس، وإنما تؤكد العكس أيضاً: أية تنازلات إسرائيلية ستشكل سنداً وحافزاً للإرهاب العالمي

وستقوي أوار "حرب الجهاد المقدّس". ولذا فإن المفتاح ليس في أيدي إسرائيل.

سوية مع ضرورة الالتفات إلى ما ورد في مؤتمر هرتسليا وإلى ما يعنيه ذلك من إحالات بشأن مستجدّات المشهد السياسيّ الإسرائيلي، لا يجوز القفز عن حقيقة رئيسة مرتبطة بالهوية الأيديولوجية لهذا المؤتمر، خصوصًا في دورته هذه. وقد أشار إلى هذه الحقيقة عدد من المحللين، لكن أكثرهم وضوحًا وحدّة كان المعلق السياسي عوزي بنزيمان، وذلك لناحية التوكيد أن مؤتمر هرتسليا- على الأقل في هذه السنة- لم يكن "ملتقى أكاديميًا موضوعيًا لا يعرف المهادنة، بل كان مؤتمرًا ذا هوية أيديولوجية محددة" ("هآرتس"، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٧). وأضاف: المؤتمر يُنظم من قبل معهد السياسة والإستراتيجية في المركز بين المجالي في هرتسليا، والروح الحية الواقفة من خلفه هي عوزي أراد. وأراد سبق أن شغل مناصب عليا جدًا في الحكم الإسرائيلي حيث تجسدت رؤيته الفلسفية من خلالها. نفس الشيء حصل من خلال مناصبه الأكاديمية. وباختصار يمكن القول إن أراد محسوب أيديولوجيًا على المعسكر اليميني في الخطاب السياسي الإسرائيلي، وهناك تجسيد ملموس لموقعه هذا، فهو مستشار مقرّب من بنيامين نتنياهو. وموضوع المؤتمر هو "ميزان المناعة والأمن القومي" ومصطلحات مثل "الوطنية" و"المناعة القومية" و"التجدّد" و"التعاظم" تظهر في عناوين جلساته. كما أنّ جزءًا كبيرًا من المتحدثين في المؤتمر (في أجزائه السياسية - الأمنية على الأقل) معروفون كأشخاص يمينيين (ريتشارد بيرل وجيمس وولسي ودوري غولد وزلمان شوفال والباحثون من "مركز شاليم" اليميني المحافظ). وكل هذا مشروع، فمراكز الأبحاث (مثلها مثل الصحافيين) ليست خالية من الميول والتوجهات، "ولكن يجب أن نكون مدركين لانتماء هذا المركز أيديولوجيًا عندما ننكشف لمصائب أيوب التي تنطلق منه"، حسبما يؤكد.

أمّا الرسالة التي يطلقها المؤتمر فإنها، في قراءة هذا المعلق، رسالة محافظة ومؤداها: على إسرائيل أن تتمترس وراء مواقفها (إلا إذا اختارت شنّ الحرب، كما يستدل من توصيات بعض المتحدثين في المؤتمر)، وأن تكتفي بإدارة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني لا أن تتطلع إلى إنهائه. وهذا مفهوم مريح بدرجة معينة- إذا لم نقل مترفًا- لأنه يعفي المتمسك به من بذل الجهود للتخلص من الوضع القائم، فضلاً عن كونه مفهومًا يقرأ الواقع في الشرق الأوسط على أنه قدَرٌ من السماء وواقع حتميّ تقع القوى التي تؤثر عليه خارج نطاق سيطرة إسرائيل.

توطئة

إعداد- مركز "مدار"

عقد في الفترة ما بين ٢١ كانون الثاني- ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ مؤتمر هرتسليا السابع حول "ميزان المناعة والأمن القومي" الإسرائيلي الذي ينظمه "معهد السياسة والإستراتيجية" و"مدرسة لاودر للحكم والدبلوماسية والإستراتيجية" في "المركز بين المجاليّ" في مدينة هرتسليا.

وقد اختتم المؤتمر، كما جرت العادة، بخطاب سياسي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت.

كما تكلم في المؤتمر عدد من وزراء الحكومة وقادة الجيش ورؤساء أحزاب المعارضة. ومن بينهم وزراء.. الدفاع، عمير بيرتس، والمالية أبراهام هيرشزون، والبنى التحتية الوطنية بنيامين بن إليعازر، والمواصلات شاؤول موفاز، والخارجية والعدل تسيبي ليفني، والاستيعاب زئيف بويم والتربية والتعليم يولي تامير والسياحة إسحق هرتسوغ، ونائب رئيس الحكومة شمعون بيريس. وكذلك رئيس حزب "الليكود" ورئيس الحكومة الأسبق، بنيامين نتنياهو، ومراقب الدولة، ميخا لندنشتراوس، ومحافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر.

أما من المسؤولين العسكريين والأمنيين فقد تكلم في المؤتمر رئيس هيئة الأركان العامة السابق، الجنرال (احتياط) موشيه يعالون ورئيس القسم السياسي- الأمني في وزارة الدفاع، الجنرال (احتياط) عاموس جلعاد ورئيس برنامج الدراسات الأمنية في جامعة تل أبيب،

الجنرال (احتياط) البروفسور إسحق بن يسرائيل والرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي، الجنرال (احتياط) دافيد عبري وغيرهم.

وكان رئيس هيئة الأركان العامة المستقيل، الجنرال دان حالوتس، قد ألغى مشاركته المقرّرة في المؤتمر عشية تقديم كتاب استقالته. كما أنّ الجنرال في الاحتياط غابي أشكنازي، المدير العام لوزارة الدفاع، ألغى مشاركته على خلفية تنافسه على منصب الرئيس الـ١٩ لهيئة الأركان العامة للجيش، والذي اختير لإشغاله فيما بعد.

كذلك شارك في أعمال المؤتمر عدد كبير من أبرز الأساتذة الجامعيين في مختلف المجالات ورجال الإعلام.

وتكلم في المؤتمر، إما من خلال الظهور المباشر أو عبر الأقمار الاصطناعية، عدد من الضيوف الأجانب، في الأساس من الولايات المتحدة. وبرز بينهم من الأميركيين كل من السيناتور جون إدواردز ونائب وزير الدفاع الأميركي غوردون إينغلاند والسفير نيكولاس بيرنز والسفير الأميركي في إسرائيل، ريتشارد جونس، والبروفسور ألان درشوفيتس ورئيس وكالة الاستخبارات المركزية السابق (سي. أي. إيه)، جيمس وولسي، والبروفسور برنارد لويس ود. ريتشارد لندس وديفيد ماكوفسكي والسيناتور جون ماكين ود. روبرت ساتلوف ومرغريت سبلينغس والسفير توماس بيكرينغ وريتشارد بيرل وستانلي روث.

من الجانب الفلسطيني شارك في المؤتمر د. سلام فياض، وذلك في ندوة حول "الدبلوماسية والسياسة في الجبهة الإسرائيلية- العربية" عقدت في صبيحة آخر أيام المؤتمر، وذلك إلى جانب ديفيد ماكوفسكي من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وعضو الكنيست سيلفان شالوم (ليكود)، وغيدي غيرنشتاين مؤسس ومدير عام معهد "ريئوت" للتخطيط السياسي.

أما من جانب العرب في إسرائيل فقد اقتصرت المشاركة على مندوبة لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب، عايدة توما- سليمان، وذلك ضمن ندوة بعنوان "عرب إسرائيل والدولة اليهودية".

وتمثلت أبرز المواضيع التي تناولتها مداولات المؤتمر، فضلاً عن إعلان المؤشرات المختلفة وفي صلبها مؤشر الوطنية وميزان المناعة والأمن القومي، في المواضيع التالية:

- بدائل جيو- إستراتيجية في الساحة العالمية.

- اتجاهات لتجدّد الجيش وتعزيز قوته .
- إنعاش الحوار الإستراتيجي الأميركي- الإسرائيلي .
- مواجهة إيران المتحولة إلى دولة نووية .
- اعرف عدوك- اتخاذ القرارات لدى الخصم .
- إيران، حرب لبنان الثانية وتغيير بنية النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي .
- تحديث العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (ناتو) والاتحاد الأوروبي .
- السياسة الوطنية لدفع التفوّق في التعليم .
- سياسة الولايات المتحدة بعد الانتخابات النصفية .
- تحديات السياسة الخارجية- نظرة من إسرائيل وأوروبا .
- الإسقاطات السياسية لبعض النزعات الاقتصادية في المنطقة .
- مناعة إسرائيل المالية .
- أمن تزويد الطاقة .
- الجيل القادم- تحديات أمام القيادة الشابّة .
- الهوية اليهودية كمناعة قومية .
- إستراتيجيات لمواجهة مظاهر اللاسامية .
- إسرائيل والشتات- مشاركة الشعب اليهودي الكونية مع دولة إسرائيل .
- محاربة ظواهر إلغاء شرعية الدولة اليهودية والمعركة على الرأي العام .
- مستقبل اقتصاد إسرائيل- النمو وتقليص الفقر .
- "الأرض البنيّة الخضراء" كمناعة قومية .
- الشراكة في الجليل: التطوير اليهودي- العربي للجليل بعد حرب لبنان .
- القانون، نظام الحكم والمناعة القومية .
- الوطنية والمناعة القومية في إسرائيل بعد حرب لبنان- استطلاع الوطنية ٢٠٠٧ .

ولا يزال "مؤتمر هرتسليا"، منذ انعقاده للمرة الأولى في العام ٢٠٠٠، يستقطب اهتماماً واسعاً لدى مختلف الأوساط، المحلية والإقليمية والدولية، المهتمة والمتابعة للشأن الإسرائيلي .

وينبع هذا الاهتمام المتزايد أولاً من واقع ماهية وشمولية مواضيع التفكير الآني

والإستراتيجي التي تتخلل وتسم أوراق العمل والمناقشات والأفكار والتوصيات التي يتم تداولها في أعمال المؤتمر ويصار إلى إجمالها في تلخيصات ووثائق تصدر عنه.

وينبع ثانياً، وربما الأهم، من نوعية ومكانة الشخوص، سواء القائمين على المؤتمر أو المشاركين فعليا في أعماله (ويضم هؤلاء في تعدادهم عادة رئيس الحكومة وكبار الوزراء ورؤساء وقادة المؤسسة العسكرية والأمنية والأكاديمية وغيرهم) أو المدعوين لحضوره (بضع مئات من كبار الشخصيات السياسية والأمنية والاقتصادية والأكاديمية في إسرائيل والخارج)، أي أن المؤتمر يقدم ويعكس اتجاهات التفكير المختلفة المعبرة عن رأي "النخبة الإسرائيلية" المتنفذة في شتى المجالات. وبهذا المعنى هناك من بات يرى في مؤتمر هرتسليا بمثابة التئام لـ"العقل الجماعي الإستراتيجي المفكر" للدولة الإسرائيلية.

ملخص الوثيقة

يزداد الشعور بأن النظام (نظام الحكم) في إسرائيل يمر بأزمة إستراتيجية عميقة تتجلى في زعامة قاصرة وأداء غير قويم لأجهزة ومؤسسات السلطة، وتولد حالة من انعدام الثقة والوضوح. فالزعامة تفتقر إلى رؤيا وأهداف محددة كما أنها لم ترسم طريقاً وإستراتيجية واضحتين. وقد تراجعت فعالية ونجاعة أجهزة الحكم وباتت الحكومات تواجه صعوبة في ممارسة السلطة والتخطيط والتنفيذ وذلك في ضوء انعدام الاستقرار السلطوي وعدم توفر الأدوات اللازمة للتخطيط واتخاذ القرارات، واضطراب منظومة التوازنات بين أذرع السلطة. هناك اقتراح بتغيير طريقة الحكم بغية ضمان الاستقرار السلطوي وبناء آلية ملائمة لاتخاذ القرارات على المستوى القومي، والعمل على إيجاد التوازن السليم بين النقد ومحاربة الفساد وبين قدرة السلطة على أداء مهامها. ليس هناك خلاف حول أهمية النضال من أجل طهارة اليدين ومحاربة الفساد دون هوادة، والعمل الفعّال لأجهزة الرقابة الرسمية ويقظة وسائل الإعلام. مع ذلك فإن هذه الأمور يجب أن تتم بصورة متزنة ومدروسة لأن الانجراف المفرط في هذا النضال يمكن أن يؤدي إلى تأجيج الاغتراب تجاه المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، وإعاقة عمل منتخبي الجمهور وموظفين عموميين مخلصين إضافة إلى ظواهر أخرى تؤدي بالنتيجة إلى المس بالمناعة القومية.

حرب لبنان الثانية لم تؤثر في الحقيقة، بصورة ملموسة، على مكونات مركزية في المناعة القومية والاجتماعية: فالجمهور اليهودي يتحلى بمستويات عالية من القناعة بعدالة الطريق،

وهو راضٍ عن مناعة المجتمع ويميز بوضوح بين المجتمع وبين الزعامة والمؤسسات الأمنية، التي لم تكن في مستوى توقعاته المسبقة. مستوى وطنية هذا الجمهور لم تضعف بالمقارنة مع السنة السابقة، بل ولوحظ تعزّز معيّن للرابطة العاطفية لديه تجاه الدولة. مع ذلك فقد طرأ تآكل واضح في ثقة وتقدير المواطنين للحكومة والكنيست، كما سُجِلَ تراجع أقل حدة في تقدير الجمهور للمؤسسة الأمنية. والحال فإن الجمهور اليهودي في إسرائيل يضع خطاً واضحاً بين مناعة وقدرة المجتمع والأفراد وبين إخفاقات الزعامة السياسية.

في الوقت ذاته فإن الوضع المالي والاقتصادي للدولة (إسرائيل) لا بأس به. فعلى الرغم من التكلفة الاقتصادية الباهظة للحرب، فقد انتهت سنة ٢٠٠٦ في ظل مؤشرات نموّ اقتصادي (ارتفاع بنسبة ٥٪ في الناتج المحلي الخام)؛ الميزانية الحكومية لسنة ٢٠٠٦ متوازنة وأقرت في موعدها؛ طرأت زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية؛ فيما سجل هبوط في نسبة البطالة. بيد أن التناقض بين الوضع الاقتصادي وبين وضع المؤسسات السلطوية ما زال جلياً وثمة ما يدعو للتساؤل فيما إذا كان الاقتصاد سينجح في الحفاظ على قوته واستقراره لفترة طويلة دون أن يطرأ تحسن ملموس على الحكم.

ويأتي الهبوط في ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم، بما في ذلك مؤسسات الأمن القومي، في الوقت الذي تقف فيه إسرائيل أمام سلسلة من التحديات الإستراتيجية والسياسية التي تتطلب توفر زعامة وحنكة سياسية وحرفية في أفضل مستوى، وفي مقدمة هذه التحديات:

- تصاعد التهديد الإيراني على اختلاف مكوناته.
- تلاشي الفرصة للتوصل إلى تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين، وسط ازدياد قوة حركة "حماس".
- تعمق الشرخ بين العرب واليهود في إسرائيل، وذلك في ضوء الحرب الأخيرة (على لبنان) والاتجاه المتزايد نحو رفض وإنكار شرعية المشروع القومي اليهودي من قبل القيادات العربية في إسرائيل.
- التآكل المتزايد في المكانة الدولية لإسرائيل وفي الاعتراف بحقّها في الوجود.

من أجل مناقشة هذه التحديات والإجابات الممكنة عليها، يجدر التذكير بالسياقات والظروف العالمية ذات الصلة:

- استمرار حالة الضعف والانكفاء في مكانة الولايات المتحدة كزعيمة للعالم، فضلاً عن

التراجع المستمر في اهتمام وقدرة الولايات المتحدة على تحمل عبء "إصلاح العالم"، هذا إلى جانب استمرار التآكل الذي طرأ على قدرتها على التعاون مع أوروبا. في الوقت ذاته تتعزز بشكل مستمر قوة كل من الصين والهند. فبعد خمس سنوات قد تتمكن الصين من ردم الفجوة التكنولوجية والعسكرية القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، بل ومن تجاوزها.

- في مقابل تراجع القوة العالمية للولايات المتحدة يتصاعد الخطر الذي يتهدد النظام العالمي والمنعكس من "دول مارقة" تمتلك أو في طريقها لامتلاك أسلحة دمار شامل، ومن جهات ومنظمات ليست دولاً تمتلك قدرات عسكرية متقدمة مثل "حزب الله"، وكذلك من جرّاء دخول سلاح الدمار الشامل إلى ميدان الصراع العالمي بين "الإسلام المتطرف" والغرب. ويكمن في أساس هذا الصراع ليس فقط غضب المسلمين، وإنما أيضاً تطلع أيديولوجي لاستعادة الشرق الأوسط من أيدي الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أيدي الإسلام والعرب. الإسلام الراديكالي لا يتطلع للتوصل إلى تسويات مع أعدائه وخصومه، بل يتطلع إلى هزيمتهم.
- التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية تؤكد تداعي واضطراب النظام النووي العالمي. فهذه الخطوة (التجربة النووية) لم تلحق أي ضرر بوضع كوريا الشمالية التي أضحت اليوم أقل حساسية، مما كانت عليه، إزاء استخدام القوة ضدها. وفي رأي بعض المتحدثين فإن تآكل الردع في مجال الذرة يتطلب وقفة مراجعة وربما حتى إمكانية استخدام القوة.

على ما يبدو فإن برنامج إيران النووي يواجه صعوبات فنية موضعية، على الرغم من إدعاء إيران بأنها أصبحت قادرة على تخصيب اليورانيوم ومن المرجح أن تتمكن إيران في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات من امتلاك التقنيات التي تمكنها من إنتاج سلاح نووي.

الجيل الأول للثورة (الإسلامية)، المستند إلى التحالف بين القوة الدينية المتمركزة في مدينة "قم" وبين القوة الاقتصادية للسوق (البازار)، أخذ يضعف بشكل مطرد، وقد شرع أبناء الجيل الثاني للثورة الإسلامية- خريجو الحرب مع العراق وقادة "الحرس الثوري" بزعامة الرئيس أحمدي نجاد- بالعمل في قمة النظام الإيراني في محاولة لانتزاع مركز الثقل في الحكم من أيدي الزعيم (المرشد الأعلى) خامينئي والقوى المؤيدة له. وفي الوقت الذي ترى فيه رجالات الجيل الأول أن بقاء النظام يشكل أولوية عليا، فإن مؤيدي الرئيس (أحمدي

نجاد) يتسمون بوجهات نظر أصولية وبميل نحو عدم المهادنة.

ويعتقد عدد من المتحدثين أن الرئيس أحمدي نجاد يرى نفسه ممثلاً لـ "الإمام المخفي" وأنه يتطلع إلى تعجيل "يوم الحساب" الذي تتحقق فيه سيطرة الإسلام على العالم بأسره. من هنا، عندما يدور الحديث عن نجاد وشركائه في العقيدة فإن القدرة على ردعهم تغدو موضع شك وتساؤل.

ما نقوله هو أنه لا يجوز تمكين إيران، التي يُعرِّف نظامها نفسه عن طريق عدائه الأساس للولايات المتحدة وإسرائيل، من امتلاك سلاح نووي، وأنه لا يجوز قبول الطرح القائل بإمكانية التعايش مع إيران نووية. فهناك شك إذا ما كانت إيران، عندما تتحول إلى دولة نووية، ستتصرف بمسؤولية، إضافة إلى أن مبادئ الردع، التي تركت تأثيرها على الإتحاد السوفييتي في حينه، تؤثر على ما يبدو بطريقة مختلفة على النخبة الحاكمة في إيران ذات الرؤيا "المسيحانية"..

البدائل المتاحة للغرب بغية منع استكمال تحول إيران إلى دولة نووية تتمثل بالآتي:

١. "الحوار": الدخول في مفاوضات مع إيران ودمجها في خطوات ("جزرات" – مفردها جزرة بمعنى سياسة الجزرة) تجعل من عدم التسلح بسلاح نووي أمراً أكثر جدوى، من ناحية إيران ذاتها، من مواصلة الجهود للتسلح به. هناك من يعتقد أن هذا البديل غير ملائم الآن، ويدعو آخرون للتفاوض مع طهران، لأن مثل هذه الخطوة، حتى وإن لم تؤد إلى اتفاق، فإنها ستبين نوايا ومواقف إيران.

٢. زيادة الضغط على إيران بغية إحداث تصدع في موقف زعامتها ودفعها نحو إعادة التفكير بميزان الربح والخسارة من وجهة نظرها. يبدو أن هذا البديل الأكثر عملية في الوقت الراهن، وهو الذي تسعى الولايات المتحدة الآن لدفعه قدماً.

٣. توجيه ضربات عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية وربما أيضاً ضد مراكز النظام. يمكن تجسيد هذا البديل على المدى القريب وعلى الأرجح فإنه سيشوش المشروع النووي الإيراني، لكنه مرتبط بعمليات انتقامية إيرانية في الخليج وكذلك ضد إسرائيل وأهداف أخرى في أنحاء العالم، وليس من الواضح إذا ما كانت مدة التأخير في استكمال المشروع (النووي الإيراني) ستبرر الثمن. هذا البديل ليس بالضرورة أن يكون الخيار الأول، ولكن

يجب عدم استبعاده أو إسقاطه من بساط البحث.

٤. تغيير النظام: هناك من يعتقد أن ذلك هو البديل العملي في ضوء المعارضة التي يواجهها (الرئيس) أحمدي نجاد سواء على صعيد المستوى القيادي الأعلى أو على صعيد الجمهور العريض. ويعتقد آخرون أن أقدام النظام راسخة وقوية وأنه لا يمكن اليوم العمل على تغيير النظام من الخارج.

موقف إسرائيل- ترى إسرائيل أن الحل السياسي- الدبلوماسي للمسألة الإيرانية ما زال هو الحل المفضل، وأن إسرائيل ذاتها ليست رأس الحربة في محاربة الذرة الإيرانية والتي يجدر أن تتم بقيادة الدول العظمى. مع ذلك لا يجوز الاستنتاج من ضبط النفس والمسؤولية اللذين تتحلى بهما إسرائيل اليوم بأنها لن تعمل بحزم من أجل الدفاع عن مصالحها الحيوية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. في المقابل هناك من يعتقد أن على إسرائيل، ومعها يهود العالم، أن تقود حملة لبناء جبهة عالمية ضد التهديد الإيراني، بحيث تعمل هذه الجبهة على عزل إيران سياسياً ومحاصرتها اقتصادياً، ومن ضمن ذلك عن طريق سحب استثمار أفراد وصناديق تقاعد ومؤسسات مالية من شركات تدير أعمالاً مشتركة مع إيران.

فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية- ما زالت حكومة إسرائيل متمسكة بحل دولتين لشعبين- دولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي والدولة الفلسطينية كحل كامل ووحيد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. غير أنه لا يمكن تحقيق هذا الحل بواسطة "خريطة الطريق" ذلك لأن الفلسطينيين لا يستطيعون القضاء على الإرهاب ولا يريدون دولة في حدود مؤقتة. لذلك طرحت خطة من ثلاث مراحل تُرحِّل مهمة القضاء على الإرهاب إلى المرحلة الثانية وتركز المرحلة الأولى على إرساء إنجازات اقتصادية وأمنية تولد لدى الفلسطينيين حافزاً للعمل من أجل تصفية الإرهاب.

وفقاً لعدة توجهات فإن الوصول إلى تسوية تقوم على مبدأ الدولتين من خلال مفاوضات ثنائية ليس هدفاً واقعياً:

- ثمة من يعتقد أن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من حرب الثقافات ومن الصراع الشامل للإسلام الراديكالي مع الغرب، وأنه لا يمكن حله (أي الصراع الإسرائيلي-

الفلسطيني) دون الظفر في المعركة الشاملة ضد الإسلام الراديكالي، كذلك لا يمكن هزيمة "حماس" دون إلحاق الهزيمة بإيران. على ضوء ذلك ليس منطقياً البحث عن حلول ثنائية وانسحابات أحادية الجانب، من شأنها فقط أن تخدم قوى الإسلام الراديكالي.

- هناك من يقول إن الفرضية أو المنطلق الإسرائيلي القائل بأن الفلسطينيين يريدون حل الدولتين ليس صحيحاً. فليست هناك زعامة فلسطينية قادرة على تحقيق فكرة الدولتين، كما أن القوى الفلسطينية التي ترفض هذا الحل، ولا تقبل سوى قيام دولة عربية إسلامية فلسطينية واحدة تزداد قوة. هذه القوى لا تريد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتقديرها أن استمراره سيؤدي إلى انهيار إسرائيل. يتعين على إسرائيل، بغية الوصول إلى إنهاء سيطرتها على السكان الفلسطينيين، الحرص على أن تبقى السلطة الفلسطينية هي "العنوان"، بمعنى كهيئة قادرة على اتخاذ قرارات وتنفيذها والعمل على تطوير ورفع مكانة السلطة الفلسطينية وصولاً إلى تحولها إلى دولة.

بناء على ذلك، وفي حال قيام حكومة وحدة وطنية فلسطينية، فإنه يتعيّن على إسرائيل تمكين هذه الحكومة من العمل وإلزامها باتخاذ سلسلة من القرارات الصعبة التي ستضطر فيها للحسم بين أيديولوجية رفض إسرائيل وبين الحاجة إلى خدمة السكان الفلسطينيين. إن سلسلة من الاتفاقيات الميدانية من شأنها الارتقاء بمكانة السلطة الفلسطينية واستقلالها.

- تعبر زعامة عرب إسرائيل اليوم عن توجه جوهره رفض وإنكار شرعية المشروع القومي للشعب اليهودي، والمطالبة بتصفية الطابع اليهودي لإسرائيل وانتهاج "ديمقراطية توافقية" فيها والتي تعني خلق دولة ثنائية القومية.
- هناك من يعتقد أن الحل الوحيد الممكن في ظل الوضع القائم يتمثل في إقامة نظام وصاية دولي في "المناطق" (الضفة الغربية وقطاع غزة) يدار ويمول من قبل الإتحاد الأوروبي، ذلك لأن الولايات المتحدة لن توافق على التعاطي مع هذه الفكرة.

في الواقع فإن "عملية السلام" تحظى حالياً باهتمام ضئيل فقط من جانب الإدارة الأميركية، التي ينصب اهتمامها على العراق، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع في العامين المقبلين أيضاً. ما زالت الولايات المتحدة تتمتع بنفوذ هائل، لكنها أخذت تفقد هيمنتها في المنطقة، فضلاً عن أنه ليس من المتوقع لها أن تنجح أو أن تنتصر في كل ما يتعلق بالعراق، وبالتالي فإن سياسة الإدارة الأميركية هناك ستتمحور في السنتين المقبلتين حول الحدّ من الأضرار وليس

مراكمة إنجازات. إسرائيل لم تصبح بعد موضوعاً لخلاف سياسي في الولايات المتحدة، لكنه يتعين عليها الاستعداد لإمكانية أن تتحول إلى محور جدل تمهيداً لانتخابات (الرئاسة الأميركية) ٢٠٠٨. وفي الواقع فقد نشب مؤخراً جدل حول مدى الحكمة الكامنة في توجه الولايات المتحدة المؤيد لإسرائيل. يعتبر نسيج علاقات إسرائيل مع شركائها الإستراتيجيين في العالم، وفي طليعتهم الولايات المتحدة وأوروبا، مكوناً مركزياً في مناعة وأمن إسرائيل القوميين. وفي هذا السياق تتراءى اتجاهات وسيرورات سلبية يمكن أن تضعف متانة هذه العلاقات، وبالتالي مناعة إسرائيل أيضاً. فإلى جانب ازدياد مظاهر اللاسامية، تصاعد في الغرب الاتجاه المناهض لإسرائيل، أي الاتجاه الذي ينكر حق إسرائيل في الوجود. فالعالم المتنور مستعد اليوم لعالم بدون إسرائيل أكثر مما كان مستعداً للعيش بدون يهود في العام ١٩٣٨، ومن هنا أضحت مقولات من قبيل "إسرائيل هي تجربة فاشلة ولا بد لها أن تزول" أو "العالم سيكون أفضل بدونها" مقولات مشروعة. في الولايات المتحدة انحسر التأييد لإسرائيل في صفوف الجمهور الواسع والنخبة غير الإنجيلية، وازداد الاعتراض على حق اليهود في تأييدها. وقد أخذ اتجاه نزع الشرعية عن إسرائيل ينتقل من الهوامش المتطرفة للطبقة السياسية الأميركية إلى مركز هذه الطبقة، وكذلك الحال بالنسبة للإدعاء القائل بأن اللوبي اليهودي يشكل تهديداً على الولايات المتحدة. . فاليوم تثار أكثر فأكثر مزاعم حول أن اللوبي اليهودي يدفع الولايات المتحدة نحو تبني سياسة خارجية ليست في صالحها، مثلاً في اتجاه شنّ حرب ضد إيران. ثمة من يعتقد أن على إسرائيل أن تكون مستعدة لخسارة المساعدات السياسية والاقتصادية الأميركية خلال السنوات القليلة المقبلة. لذلك يتعين على إسرائيل أن تضاعف جهودها الرامية لتطوير أو رفع مستوى علاقاتها الإستراتيجية مع شركائها في الغرب- الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. هذا الأمر من شأنه أن يوفر وزناً مضاداً للمساعي الرامية إلى عزل إسرائيل وتحويل رفض وجودها إلى موقف مقبول في الغرب أيضاً. مع ذلك تواجه إسرائيل صعوبة في اتخاذ قرار برفع مستوى علاقاتها جوهرياً مع حلف الناتو، وتحجم عن بناء شراكة إستراتيجية واسعة مع الولايات المتحدة وأوروبا. يعتقد البعض أن شراكة كهذه من شأنها أن تقلص حرية إسرائيل في العمل الإستراتيجي، لكن آخرين يعتقدون أن على إسرائيل أن تعمل على تطوير علاقاتها مع "الناتو" لتكون بمثابة حجر أساس في بناء علاقات متعددة الأطراف بينها وبين المجموعة الأطلسية، بل والتطلع

إلى العضوية في المنظمة، وذلك من منطلق الافتراض بأن ذلك سيحقق التحول السياسي والعسكري الذي وضعته المنظمة لنفسها كهدف.

موجة اللاسامية التي وردت الإشارة إليها آنفاً تجتاح يهود الغرب في فترة تواجه فيها الطوائف اليهودية هناك أزمة عميقة تتمثل تجلياتها البارزة في ما يلي:

- الانحسار الديمغرافي للشعب اليهودي.
- تراجع الرابطة بالثقافة اليهودية.
- وهن العلاقة بين إسرائيل والشتات اليهودي وبهتان الشعور بالانتماء للشعب اليهودي، خاصة في صفوف الجيل الشاب.
- ضعف الزعامة وغياب الرؤيا والخطة اللازمة لمواجهة الأزمة.
- انخفاض مستمر في عدد المهاجرين إلى إسرائيل.

بناء على ذلك مطلوب بذل جهود للارتقاء بالشعب اليهودي في الشتات، بمعنى تعزيز وعيه الذاتي وارتباطه بالثقافة اليهودية وزيادة تكاتفه وتوطيد علاقاته مع إسرائيل. إحدى الخطوات المهمة في هذا الاتجاه تتمثل في تأسيس "المنتدى اليهودي العالمي" كملتقى لقيادات الشعب اليهودي في إسرائيل والعالم من أجل بلورة إستراتيجية شاملة ومشتركة لمواجهة الأزمة. كذلك يجب العمل من أجل إعادة "المهاجرين الإسرائيليين" (اليهود الذين هاجروا من إسرائيل إلى الخارج "هجرة معاكسة") إلى إسرائيل، وخاصة من الولايات المتحدة، وزيادة حجم جلب الشبيبة اليهودية إلى البلاد بواسطة مشاريع مثل مشروع "تغليت" (اكتشاف).

ثمة جواب آخر على التحديات الإستراتيجية يتمثل في تجديد وتعاظم الجيش الإسرائيلي وبضمن ذلك عن طريق تعزيز الاستخبارات وتوفرها على كل المستويات؛ تنمية وتعزيز التفوق النوعي والتكنولوجيا المتقدمة؛ بالإضافة إلى زيادة حجم التدريبات العسكرية لكل القوات المقاتلة، وخاصة جهاز الاحتياط، وسط تطوير قدرات قتالية في بيئات مختلفة. ويمثل في صلب التغيير المطلوب تجديد نسيج القيم، وبضمن ذلك الشعور بالشراكة وقول الحقيقة والثقة المتبادلة.

المناعة المالية التي تتمتع بها إسرائيل الآن تستند إلى إدارة منهجية لسياسة اقتصادية سليمة

وواضحة، وإلى الحفاظ على بنية أو قاعدة بشرية وتكنولوجية وتنظيمية وقانونية تشجع تنمية المشاريع والأعمال الاقتصادية. هناك تجليات بارزة لذلك تكمن في الانضباط المالي (الذي ساهم في خفض المديونية الإسرائيلية بشكل ملموس) وفي خفض الضرائب وانحسار الفقر التام، والمنافسة الشديدة الضرورية للمحافظة على المناعة بل وتعزيزها تتمثل في: استمرار حركة النمو وجعله نمواً دائماً؛ تطبيق أو انتهاج ضريبة دخل سلبية؛ فتح سوق العقارات وتحريرها من القيود البيروقراطية.

إلى جانب المناعة المالية، نجد أن النمو الاقتصادي في إسرائيل يترافق مع فقر نسبي مرتفع: المتوسط المُرَجَّح يبلغ ٦ر٢٠٪ (ويشمل ذلك ثلث الأطفال) مقارنة مع ٥ر١٣٪ في دول OECD. في أوساط العرب والمتدينين الحريديم هناك أكثر من ٥٠٪ من الأسر تعد فقيرة، كما أن ما بين ١٥٪- ١٦٪ من مجمل السكان في سنّ العمل لا يعملون. من بين الحلول المقترحة: زيادة الاستثمار في التعليم، تقليص عدد العمال الأجانب، توسيع شبكة الأمان الاجتماعي، الانتقال إلى قياس الفقر بناء على الدخل الشامل (وليس الدخل المالي فقط)، التعامل بصورة تفاضلية مع مشكلة الفقر.

في جهاز التعليم الإسرائيلي ما زالت الأزمة قائمة، فإنجازات الجهاز القابلة للقياس تشهد تراجعاً ملموساً، وعلى سبيل المثال فإن مكانة تلاميذ المدارس الإسرائيليين في الامتحانات الدولية أخذت تتدهور بشكل مطرد. ويعتقد معظم الآباء والمدرسين ومدراء المدارس أن جهاز التعليم يلبي احتياجات الطلاب المتوسطين فقط، وأنه لا يعتني كما يجب سواء بالطلاب المتفوقين أو الطلاب الذين يواجهون صعوبات. ويقيِّم هؤلاء إنجازات (نتائج) مجمل الطلاب في جهاز التعليم على أنها ما بين متدنية ومتدنية جداً، معربين عن اعتقادهم بأن الجهاز أخفق في إكساب التلاميذ الوسائل والمهارات اللازمة في عالمنا المعاصر وأن هناك حاجة ملحة لتنمية ورعاية الطلبة المتفوقين.

إصلاح جهاز التعليم يتطلب ليس فقط زيادة ميزانية التعليم وإنما أيضاً رفع التعليم إلى قمة سلم الأولويات القومية. ينبغي تنمية السعي إلى التفوق والعمل على تحقيق ذلك بواسطة إجراء إصلاحات ابتداء من التعليم في سن الطفولة المبكرة وانتهاء برفع المعايير الدولية للمؤسسات الأكاديمية. هذا الأمر يجب أن يتم في نطاق توجه متساوٍ، والذي يعني تساوي الفرص، وليس من خلال السعي إلى التساوي (الذي يعني حتماً أنّ تسود الوسطية).

اتجاهات إستراتيجية عالمية

سِمات عامة

التقدير السائد اليوم هو أن زعامة الولايات المتحدة للعالم، وبعد أربع سنوات من غزوها واحتلالها للعراق، في ضعف مستمر وأن اهتمامها وقدرتها على النهوض بعبء "إصلاح العالم" في تراجع مطرد. هناك من يعتقد أنه ستحل مكان تيار "المحافظين الجدد" في انتخابات الرئاسة الأميركية في ٢٠٠٨ "انعزالية محافظة". إلى ذلك يستمر أيضاً التآكل في قدرة أوروبا والولايات المتحدة على التعاون، ولا سيما منذ الخلاف الذي نشب بين الجانبين حول موضوع العراق. . فالكثيرون في أوروبا لا يثقون بالنخبة السياسية الأميركية ولا يبدون اهتماماً بالتعاون معها، كما انخفض بصورة دراماتيكية عدد دول القارة الأوروبية التي تنظر بإيجابية لهيمنة وتفرد الولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم.

هناك من يصف الولايات المتحدة وأوروبا كـ "ائتلاف من المنتظرين" إلى حين انتهاء ولاية إدارة بوش على افتراض أنه سيكون ممكناً بعد ذلك إصلاح الثقة والتعاون. غير أن هذا الموقف يجانب الصواب إذ أن أية إدارة جديدة، جمهورية كانت أم ديمقراطية، لن تكون بعيدة في وجهات نظرها وموقفها عن الإدارة الحالية في مسائل من قبيل استخدام القوة في العلاقات الدولية، والتي يعارضها الأوروبيون مبدئياً.

مع ذلك، تولي دول أوروبية مختلفة، ومن ضمنها ألمانيا- الرئيس الحالي للإتحاد الأوروبي- أهمية بالغة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كبار

المسؤولين في الإدارة الأميركية يؤكدون بالذات على إنجازات الولايات المتحدة في الساحة الدولية، ومنها الشراكة الشاملة مع الهند والتقدم الذي أحرز في علاقاتها- أي الولايات المتحدة- مع الصين، وتدخلها المتزايد في أفريقيا، فضلاً عن حقيقة أن العديد من دول أميركا اللاتينية، مثل البرازيل وتشيلي، تشهد حراكاً نحو إحلال أنظمة ديمقراطية تؤيد اقتصاد السوق. ويرى المسؤولون الأميركيون ذاتهم أن الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا باتت اليوم أقوى من أي وقت مضى مشيرين إلى أن الضغوط المتزايدة التي تمارسها واشنطن أدت إلى انتقال إيران من موقع الهجوم إلى مواقع دفاعية.

على أية حال يبدو أن محدودية قوة الولايات المتحدة والفجوات التي ما زالت قائمة بينها وبين أوروبا تضعف قدرة الغرب على التصدي للمخاطر المتزايدة التي تهدد النظام العالمي والمنعكسة عن "دول مارقة" امتلكت أو في سبيلها لامتلاك أسلحة دمار شامل، وكذلك عن منظمات تحتفظ بقدرات عسكرية متقدمة مثل "حزب الله".

يواجه الغرب حالياً صعوبة في التصدي للمظاهر والأبعاد المختلفة للصراع العالمي بينه وبين الإسلام المتطرف، والذي تحاول في إطاره القوة السنية- الوهابية بزعامة "القاعدة"، والقوة الشيعية، بزعامة إيران، التغلب على الغرب المسيحي بزعامة الولايات المتحدة. هذا في الوقت الذي تشهد فيه إيران موجه ثورية جديدة، هي الثانية منذ العام ١٩٧٨، إحدى سماتها تتمثل في تبني وجهة نظر "مسيحانية" تفاقم التهديد الكامن في الأسلحة الإيرانية غير التقليدية. ويكمن في أساس هذا الصراع ليس فقط غضب المسلمين، وإنما أيضاً رؤية أيديولوجية بشأن استعادة الشرق الأوسط من أيدي الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أيدي الإسلام والعرب. الإسلام الراديكالي لا يتطلع للتوصل إلى تسويات مع أعدائه وإنما يتطلع إلى هزيمتهم، ولذلك فإن من الوهم فقط الاعتقاد بأن حزب الله سيرضخ إذا تخلت إسرائيل عن مزارع شبعا، وأن إيران ستتخلى عن برنامجها النووي تحت ضغط العقوبات الدولية، أو أن تعترف حركة "حماس" بإسرائيل إذا اعترفت الأخيرة بها. ربما كان الصراع الضاري الذي يدور اليوم بين السنّة والشيعة (في العراق) يخفف على الغرب من حيث أن الإسلام الراديكالي لم يخلق جبهة موحدة، غير أن هذا الصراع ينطوي أيضاً على إنذار للغرب مؤداه: إذا كان المسلمون مستعدين لمحاربة بعضهم بهذا الشكل، كما يحدث يومياً

في العراق، فقس على ذلك بشأن ما سيفعلونه تجاه من يعتبرونهم أعداء للإسلام.

اتجاهات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

هناك من يعتقد أن الحقبة الأميركية في الشرق الأوسط انتهت، بسبب ثمن تواجد الولايات المتحدة في العراق وثمن العولمة والحاجة للنفط، وبسبب الاهتمام الخاطئ بموضوع الانتخابات منذ المراحل الأولى للإصلاحات في الشرق الأوسط. هذا لا يعني أنه لن يعود للولايات المتحدة تأثير على المنطقة، ولكنها لن تبقى القوة المتنفذة فيه، وهذا في الوقت الذي يمر فيه الشرق الأوسط بحقبة طويلة من المشاكل وعدم الاستقرار. ويرى آخرون أن الحقبة الأميركية في الشرق الأوسط لم تنته: فالولايات المتحدة هي القوة الأكثر تنفذاً وفاعلية في المنطقة، والعرب يناشدونها عدم مغادرة العراق وأن تواصل ضغطها على إيران.

والسؤال هو كيف ستمارس الولايات المتحدة قوتها هذه؟ كيف ستكون إذن سمات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في الفصل الأخير من ولاية الرئيس بوش، بينما يعمل في مقابله كونغرس يخضع منذ الانتخابات الأولية في تشرين الثاني ٢٠٠٦ لسيطرة الديمقراطيين؟

يبدو أن السمات الرئيسة ستكون كالتالي:

- سيستعرض الكونغرس مجدداً قوته ليطالب الإدارة بإيضاحات فيما يتعلق بسياستها الخارجية.
- سوف تتصدر قضية العراق الأجندة، وهناك شكوك كبيرة فيما يتصل بزيادة حجم القوات الأميركية المقاتلة هناك والاعتماد على حكومة المالكي التي ينظر إليها على أنها حكومة ذات نزعة طائفية وليس وطنية. ليس من المتوقع أن تحرز الولايات المتحدة نجاحاً أو نصراً في العراق، وبالتالي فإن سياسة الإدارة الأميركية ستنصب على ما يمكن منعه أو تفاديه أكثر مما ستنصب على ما يمكن تحقيقه. لن يوافق الرئيس (بوش) على الانسحاب من العراق، ولن ينجح الكونغرس في تغيير القانون من أجل الخروج من هذا البلد.
- مسألة إيران أضحت أهم مما كانت عليه في أي وقت مضى، غير أن ذلك لا يجد حتى الآن انعكاساً له في الجدل السياسي في الولايات المتحدة. هذه المسألة يمكن أن تتحول إلى

مسألة سياسية- حزبية خلال السنة أو السنتين المقبلتين، وبالتالي ستحتل إيران وبرنامجها النووي مركز الحلبة. هناك تأييد معين لإجراء مفاوضات مع إيران ولكن هذا التأييد أقل مما كان عليه أصلاً لولا ظاهرة أحمدي نجاد.

- كحال إيران، فإن إسرائيل أيضاً ليست حتى الآن موضع خلاف سياسي غير أنه يتعين عليها الاستعداد لإمكانية أن تتحول إلى بؤرة خلاف مع اقتراب انتخابات العام ٢٠٠٨ وقد أخذ يظهر مؤخراً جدل حول مدى الحكمة الكامنة في توجه الولايات المتحدة المؤيد لإسرائيل، كما لوحظ تراجع في تأييد الجمهور الأميركي الواسع لها. مع ذلك فإن الاهتمام بالمسألة الفلسطينية ما زال ضئيلاً. هذا الاهتمام قد يزداد قليلاً في السنة أو السنتين المقبلتين ولكن ليس لدرجة حدوث انطلاقة أو انعطافة حادة.
- الإصلاحات في الشرق الأوسط، والتي احتلت مكانة مرتفعة في أجندة إدارة بوش خلال ولايته الأولى، اكتسبت سمعة سلبية، ويبدو أنه سيعاد النظر فيها بصورة تلقائية من قبل الإدارة المقبلة. إن حقيقة كون مصر والمملكة العربية السعودية زادتا من تأييدهما للولايات المتحدة في المسائل المتعلقة بالعراق وإيران إنما تدل على أن هاتين الدولتين تقدران بأن أهمية موضوع الإصلاحات قد تراجعت من ناحية الإدارة الأميركية.
- تقرير بيكر- هاملتون لم يطبق، لكنه لم يُدفَن، وربما يعاد طرحه مجدداً على بساط البحث.

تجدر الإشارة إلى أن الكثيرين أرجعوا السياسة الخارجية المتشددة التي تتبعها الإدارة الأميركية إلى نفوذ وتأثير "المحافظين الجدد"، ولكن الحقيقة هي أن الرئيس زاد من تشدد وتصلب سياسته تجاه العراق وإيران وذلك بالذات بعدما رحل ممثلون بارزون لتيار المحافظين الجدد، مثل رامسفيلد، وولفوفيتز ودوغلاس بيث، عن وزارة الدفاع.

نظام نووي عالمي جديد

أحد التحديات العالمية، الفورية والأكثر صعوبة التي تنتصب أمام الولايات المتحدة والغرب، يتمثل في المتغيرات التي طرأت على النظام النووي العالمي، والتي تمحور الكثير منها في منطقة الشرق الأوسط، وهي متغيرات تتطلب من المجتمع الدولي إعادة تنظيم هذا

النظام من جديد. وتندرج ضمن هذه المتغيرات:

- التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية.
- الانتشار المتزايد للتكنولوجيا النووية.
- خطر تحول إيران إلى دولة نووية وما يمكن أن ينجم في أعقاب ذلك من انتشار محتمل للسلاح النووي إلى الدول المجاورة لإيران.
- اهتمام جهات إرهابية بالذرّة وإمكانية أن تستعين هذه الجهات بدول ذات قدرة نووية كإيران والباكستان أو كوريا الشمالية (تُضيف الجهات الإرهابية تحدياً استراتيجياً جديداً، ذلك لأنها خلافاً للدول النووية، لا تشعر بأي قلق أو انزعاج من الرد على استخدام السلاح النووي).
- استمرار النزاع في شبه القارة الهندية وإمكانية تصعيده إلى مواجهة نووية، في الوقت الذي تستمر فيه حالة انعدام الاستقرار في الباكستان ذاتها.
- ظهور الطاقة النووية مجدداً كبديل متيسر في اقتصاد الطاقة دون أن ترافق ذلك نظم مراقبة تحول دون استغلالها لخلق مخاطر نووية.

التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية لم تحدث أي ضرر أو تراجع في وضع هذه الدولة، إذ لم تنشأ أية أزمة فيها كما زادت تجارتها الخارجية فضلاً عن أن الظروف تجعلها أقل حساسية إزاء استخدام القوة ضدها. وهكذا أثبتت تجربة كوريا الشمالية فشل المنظومة الدولية في منع دول مارقة من امتلاك قدرة نووية. ومن المرجح أن إيران شخصت ذلك أيضاً. علاوة على ذلك فإن كوريا الشمالية ستمتلك مواد مشعة بكميات قد تمكنها من تصدير مثل هذه المواد مثلما صدرت في الماضي موارد أخرى. قد تتحول اليابان إلى دولة نووية إذا ما شعرت أنه لا يمكنها الاعتماد على الولايات المتحدة. ينبغي العمل الآن من أجل منع بيع مواد وخبرة نوويين من قبل كوريا الشمالية، كذلك يجب مواصلة الجهود الدبلوماسية والسعي، تحت مظلة متعددة الأطراف (المحادثات السداسية)، من أجل إجراء مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.

تآكل قدرة الردع تتطلب النظر، وربما المجازفة، باستخدام القوة. فالامتناع عن ذلك يمكن أن يُفضي في حالات معينة إلى انهيار الردع. كذلك ينبغي إعادة النظر في آلية مراقبة

التسلح التي باتت قديمة، هذا خلافاً لمجال نزع السلاح الذي ما زال ملائماً أو ذا صلة. هناك رأي مؤداه أن على الولايات المتحدة أن تعلن من جانب واحد بأنها لن تكون البادئة باستخدام السلاح النووي، مهما كانت الظروف، وسط التأكيد بأن الرد على استخدام السلاح النووي واقع لا محالة.

ثمة من يقول إن مثل هذه الخطوة سيكون لها تأثير على كل من إيران وكوريا الشمالية. جهات مختلفة توصي بمسارات مختلفة أخرى، أحد المقترحات يدعو إلى قيام الولايات المتحدة وروسيا بمناقشة مسائل الأمن والسلامة الذريين وإمكانية التوصل لاتفاقيات جديدة حول تقليص كميات الرؤوس الحربية ووسائل الإطلاق تحت رقابة فعّالة. ومن الخطوات الإضافية المقترحة:

· زيادة استقرار قوات عسكرية نووية.

· الحدّ من كمية السلاح المنشور وخاصة تقليص أو حتى إلغاء تام لانتشار الأسلحة النووية التكتيكية.

· إزالة الرؤوس الحربية عن وسائل الإطلاق في وضع تكون فيه حالة الاستنفار منخفضة.

· تدمير وسائل قتالية قديمة وضمان السيطرة الكاملة في مواقع الأسلحة النووية وتحسين أساليب وطرق تخزين المواد الذرية.

بالإضافة إلى ذلك هناك من يقترح أيضاً العمل على إقامة نظام وقود نووي دولي لتوفير جميع الاستخدامات المدنية للوقود ومن ثم تنضيب وتخزين هذا الوقود بعد استخدامه ولا بد أن يرافق ذلك تغيير في معاهدة الـNPT ، بحيث تسد الثغرة التي تُتيح اليوم لدول ليست نووية القيام بعمليات تخصيب وعمليات إعادة تصنيع (توضيب) البلوتونيوم، كذلك يجب العمل على تصديق وتطبيق المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية (CTBT) واستكمال المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد المشعة ("FMCT – CUT OFF").

تحديات إستراتيجية وسياسية أمام إسرائيل

البرنامج النووي الإيراني- ماهيّة التهديد وكيفية مواجهته

إلى أي حد أصبحت إيران قريبة من امتلاك قدرة نووية؟ تقول إيران بأنها بلغت قدرة التخصيب، ولكنها كما يبدو تصطدم بمشكلات فنية ومن بينها عدم النجاح في تركيب أجهزة الطرد المركزي. عموماً لا تتوفر معلومات كافية لتقدير القدرات الحالية لإيران. مبدئياً إذا استطاعت بناء مفاعل مركزي فإنها ستتمكن من الوصول إلى قدرة نووية في غضون سنوات معدودة.

هناك إمكانية بأن تكون إيران تدير منشآت ذرية سرية، وبالتالي فإن الأمر يمكن أن يختصر الجدول الزمني. وتسعى إيران، وفقاً لإستراتيجيتها في هذا المجال، إلى تطوير سلاح نووي تحت ستار برنامج نووي للأغراض السلمية. ولكن حتى إذا لم تكن إيران تمتلك اليوم منشآت إنتاج سرية، فإن هنالك خطرًا بأن تقوم، حال حصولها على تكنولوجيا الطرد المركزي، بمحاولة لإقامة منشآت كهذه بمساعدة عناصر ومكونات منشآت علنية.

يعتقد البعض أن إيران لن تُنتج سلاحاً نووياً في السنوات القريبة، ولكنها ستحاول تطوير التقنيات التي توفر لها إمكانية صنع سلاح نووي فيما بعد. ويرى آخرون أن إيران ستتمكن من إنتاج سلاح نووي في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات.

يشهد النظام الإيراني صراع قوى بين معسكرين

- زعماء الرعيل الأول للثورة، المستندين إلى التحالف بين مركز القوة الديني في "قم" وبين مركز القوة الاقتصادي في "البازار" وذلك تحت قيادة (المرشد الأعلى للثورة الإسلامية) خامينئي، ويتطلع هؤلاء للمحافظة على قوتهم ونفوذهم ويرون أن بقاء النظام يشكل الأولوية العليا.
- الرعيل الثاني للثورة، وهم النخبة العسكرية- الاقتصادية المكونة من قادة "الحرس الثوري" وخريجي الحرب الإيرانية- العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، والتي تتسم بوجهات نظر "مسيحانية" وبميل ملحوظ نحو السير حتى حافة الهاوية والاستعداد للمجازفة في اتخاذ القرارات.

يسعى أبناء الرعيل الثاني بزعامة الرئيس أحمدي نجاد إلى انتزاع مركز الثقل في السلطة من أيدي الزعيم خامينئي والقوى المؤيدة له. وقد باشر هؤلاء مؤخراً هجوماً مضاداً، ومن الملاحظ أن عملية اتخاذ القرارات في إيران، وخاصة في شأن البرنامج النووي، تعكس صراعات القوى بين المعسكرين المذكورين.

الرئيس أحمدي نجاد يعتبر نفسه ممثلاً لـ "الإمام المخفي" ويتطلع إلى تعجيل "يوم الحساب" الذي يعود فيه "الإمام المخفي" ليقيم عهد العدل العالمي، وهو ما يعني بسط سلطة الإسلام على الأرض.

الطرح القائل بإمكانية العيش مع إيران نووية، يثير مشكلات مركبة فيما يتعلق بمسألة الردع. هناك من يقول إن إيران ستتصرف- بعد السماح لها بالانضمام إلى النادي الذري- بصورة مسؤولة. ولكن ليس من الواضح إذا ما كانت قواعد الردع التي أثبتت فاعليتها خلال الحرب الباردة (بين المعسكرين الغربي والشرقي) سوف تعمل وتؤثر على إيران كدولة نووية مثلما عملت وأثرت على الإتحاد السوفييتي في حينه:

- قواعد الردع التي تركت تأثيرها على الاتحاد السوفييتي لا تترك بالتأكيد مثل هذا التأثير وبنفس الدرجة على نخبة حاكمة لديها دافع انتحاري- استشهادي قويّ.
- هناك خطر في أن يؤدي تحول إيران إلى قوة نووية إلى تحول دول أخرى في الشرق الأوسط إلى دول نووية الأمر الذي من شأنه أن يعقد أكثر معادلات الردع في العالم بأسره.
- قد تقوم إيران بنقل سلاح نووي إلى طرف ثالث مثل "حزب الله" أو عناصر إرهابية أخرى.

إن امتلاك إيران لسلاح نووي ستكون له انعكاسات بعيدة الأثر على الشرق الأوسط والعالم:

- حتى الآن وقفت إسرائيل أمام عالم عربي لم يتكتل في محاولة لإلحاق هزيمة عسكرية بها، وذلك بناءً على أرضية مؤداها أن إسرائيل تمتلك تفوقاً عسكرياً لا يتيح هزيمتها. امتلاك إيران لسلاح نووي قد يُنظر له كوسيلة تُلغي التفوق الإسرائيلي وبالتالي قد ينشأ تحت مظلته تحالف أو ائتلاف يهدد إسرائيل. فالدعم الإيراني للإرهاب الفلسطيني بالمال وبالوسائل القتالية والخبرة، وكشف القدرات التي زودت بها إيران "حزب الله" والمساعدات التي قدمها الأخير إلى حركة "حماس"، كل هذه الأمور تجسّد خطورة التهديد الإيراني.

- سوف تشعر إيران تحت مظلة حماية سلاحها النووي بأنها حرّة في دعم هجمات إرهابية ضد كل من يُعتبر في نظرها عدواً.
- الدول العربية التي تشعر بالجزع من التهديد الإيراني، مثل المملكة العربية السعودية ومصر، قد تقرر التحول إلى دول نووية أيضاً.

لقد بات واضحاً منذ الآن أن التهديد الإيراني يخلق قاسماً مشتركاً بين إسرائيل والعربية السعودية ومصر والأردن. كذلك فإنه يخلق مصلحة مشتركة للعمل من أجل إضعاف الجهات الموالية لإيران وتقوية خصوم هذه الجهات مثل المعسكر الفلسطيني برئاسة (الرئيس) محمود عباس والمعسكر المؤيد لحكومة فؤاد السنيورة في لبنان.

هناك أربعة بدائل رئيسة متاحة للغرب بغية الحيلولة دون استكمال برنامج التسلح النووي الإيراني:

- "الحوار" – إجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، مع حزمة من الإغراءات الدبلوماسية والاقتصادية.
- زيادة الضغوط على إيران بغية إحداث تصدع (في صفوف زعامتها) بما يؤدي إلى تغييرات في سياستها النووية.
- توجيه ضربات عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية وربما أيضاً ضد مراكز النظام.
- تغيير النظام عن طريق استخدام وسائل علنية وسرية.

أما أفضليات ونواقص هذه البدائل فهي:

- "**الحوار**": يُركز بديل المفاوضات على دمج إيران في خطوات تجعل عدم التزود بسلاح نووي أكثر جدوى من ناحيتها من استمرار مساعيها للتسلح به. ووفقاً لأحد التفسيرات فقد كان بوسع هذا البديل أن يُمارس فعله فيما لو نُفذ في منتصف العام ٢٠٠٣، حينما ارتفعت أسهم الولايات المتحدة عقب انتصارها في العراق، وحين تخوفت إيران من أنها التالية بالدور. ففي تلك الفترة كانت إيران في حالة دفاع وذلك بعدما كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية النقاب عن أمثلة عديدة من الخداع الإيراني، وهذا في الوقت الذي كانت فيه أيضاً علاقات الولايات المتحدة مع روسيا علاقات طيبة. أما اليوم فإن الولايات

المتحدة تعاني من تراجع في مكانتها بسبب العراق، كما تعتقد إيران أن روسيا ستقوم بالدفاع عنها في مواجهة عقوبات صارمة وبالتالي فإن زعماءها (إيران) لا يشعرون بضغط للتخلي عن برنامج التخصيب النووي.

- **زيادة الضغوط**: راكمت إيران ثقة بقدرتها على مواصلة تخصيب اليورانيوم دون دفع أي ثمن حقيقي، في حين أن هذا البديل يطمح إلى دفع إيران نحو إعادة التفكير في ميزان الربح والخسارة، وهذا في شكل أساس عن طريق ممارسة الولايات المتحدة لنفوذها الاقتصادي بهدف عزل إيران وسط دفع حكومات ومؤسسات مالية في أوروبا واليابان للكف عن أية نشاطات مشتركة معها، وعن طريق تعزيز التواجد العسكري الأميركي في المنطقة. هناك مؤشرات تُشير إلى أن عملية إعادة التفكير هذه قد بدأت، إذ هناك تراجع في التأييد للرئيس أحمدي نجاد، ويواجه وزير نفطه مصاعب في تجنيد تمويل في العالم للمشاريع، فضلاً عن انتقاد رجال أعمال ومحافظين إيرانيين للرئيس إزاء سلوكه الاستفزازي في موضوع البرنامج النووي الإيراني.
- **الضربات العسكرية: يتمتع البديل العسكري بميزتين- أفضليتين- جليتين:**

١. يمكن تجسيده في المدى الزمني القريب. هذه الميزة لها أهمية إذا كان الهدف هو حرمان إيران من امتلاك تكنولوجيا التخصيب بالطرد المركزي. فضلاً عن ذلك فإن هذه الميزة أو الأفضلية ليست متوفرة في البدائل الأخرى.

٢. من المرجح أن يؤدي العمل العسكري بالفعل إلى تشويش وعرقلة جهد التخصيب، إذ أن منشأة التخصيب القائمة في "نطنز" - حلقة مركزية في أنشطة التخصيب- مكشوفة ويمكن ضربها.

مع ذلك ليس هناك وضوح بشأن مدى الفترة الزمنية التي يحتاجها الإيرانيون لإعادة ترميم وإصلاح ما يلزم لاستئناف الأنشطة، هذا فضلاً عن أنه من غير الواضح إذا ما كانت لديهم منشآت تخصيب بديلة يمكن أن يحتفظوا بها بعد مهاجمة منشآتهم النووية. في الوقت ذاته من المنتظر أن تلجأ إيران للقيام بخطوات انتقامية، كالمسّ بإسرائيل بطرق مختلفة وتحريك هجمات إرهابية واسعة مناهضة للوجود الأميركي في العراق وفي أنحاء العالم وضرب قطع بحرية في مياه الخليج وتشويش تصدير النفط من جنوب العراق (يبلغ حجمه نحو مليون

برميل يومياً). بناء عليه فإنه لا يمكن لهذا البديل أن يكون الخيار الأول.

تغيير النظام: على الرغم من حالة عدم الرضا الواسعة في صفوف الجمهور الإيراني إزاء الوضع القائم، إلا أن أقدام النظام راسخة، كما أن النقد الذي يوجه للرئيس أحمدي نجاد سواء من قبل المحافظين أو الإصلاحيين لا يشكل تحدياً للنظام ذاته. ووفقاً لإحدى وجهات النظر فإنه يجب مساعدة المعارضة الإيرانية على استبدال النظام، بيد أن الكثيرين يعتقدون أن تغيير النظام قادم لا محالة، ولكن من الداخل وليس نتيجة تدخّل خارجي، وأن هذا التغيير لن يتم في موعد قريب، بمعنى قبل أن تتمكن إيران من امتلاك سلاح نووي. يبدو إذن أن مضاعفة الضغوط هي الإمكانية المفضلة حتى الآن. لذا ينبغي الاستمرار فيها والعمل على بناء ائتلاف دولي لمضاعفة الضغوط، بل وإغراء إيران- بتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة إضافة إلى رزمة من الامتيازات الاقتصادية- إذا ما كانت مستعدة للتخلي حقاً عن برنامجها النووي والجوانب الأخرى في سلوكها غير المقبول. في الوقت ذاته ينبغي إبقاء البديل العسكري مطروحاً على الطاولة. مع ذلك يجب أن تؤخذ بالحسبان إمكانية أن تضرّ العقوبات الاقتصادية بمصالح النخبة القديمة أكثر مما يمكن أن تضر بمصالح "الرعيل الثاني" الذي يمكن أن يخرج منها أكثر قوة.

ما هو الموقع الذي يجب أن تحتله إسرائيل في الصراع ضد التهديد الإيراني؟

موقف الحكومة الإسرائيلية يقضي بأن الحل السياسي والدبلوماسي للمسألة الإيرانية ما زال هو الحل المفضل، وأن إسرائيل، التي ليس لها موقف أو شيء ضد الشعب الإيراني وليس لديها شأن أو مصلحة في النزاع مع إيران، ليست رأس حربة في هذا الصراع. إسرائيل تقف في جبهة النضال من أجل طرح المسألة على أجندة زعماء العالم والرأي العام العالمي، بيد أن من الجدير بهذا النضال أن يُدار بالدرجة الأولى من قبل القوى العظمى ودول مركزية أخرى. مع ذلك لا يجوز الاستنتاج من ضبط النفس والمسؤولية اللذين تتحلى بهما إسرائيل حالياً، بأنها لن تعمل بحزم من أجل حماية مصالحها الحيوية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

في المقابل هناك من يعتقد أنه إذا كان الحديث يدور عن تهديد بقتل أو إبادة الشعب اليهودي في إسرائيل، فإنه سيكون من واجب إسرائيل ويهود العالم تزعم حملة لبناء جبهة عالمية ضد

هذا التهديد. يتعين على الحكومة الإسرائيلية العمل سوية مع يهود العالم من أجل تجنيد جميع الجهات الممكنة في حملة لنزع شرعية إيران دولياً، وحتى ممارسة ضغوط اقتصادية شديدة عليها بغية إرغامها على وقف برنامجها النووي أو تقويض النظام الحاكم فيها. وفي جانب نزع الشرعية، يجب أن تدرس على سبيل المثال إمكانية محاكمة (الرئيس) أحمدي نجاد أمام محكمة الشعوب بتهمة التحريض على إبادة شعب.

يحمل النظام الإيراني في ثناياه بذور فشله. فهو ضعيف من ناحية اقتصادية نظراً لأنه لا يحوّل موارد كافية لرفاهية شعبه، ويمنع درجات الحرية اللازمة في الاقتصاد لتحقيق النمو. بالإمكان مضاعفة الضغط الاقتصادي على إيران واستغلال زخم الكراهية التي يبثها أحمدي نجاد في العالم بأسره ضد نظامه. ينبغي العمل من أجل جعل هذا النظام منبوذاً وغير مقبول في أسرة الشعوب، بما يؤدي إلى إضعافه سياسياً وأخلاقياً واقتصادياً وصولاً إلى تقويض وجوده. إن حملة متزايدة لنزع شرعية النظام من شأنها أن تفضي إلى وقف برنامج التسلح الإيراني، دون الحاجة للقيام بحملة عسكرية أو تهيئة الرأي العام العالمي لحملة كهذه.

صناديق التقاعد الكبرى في الولايات المتحدة تستثمر في نحو سبعين شركة تقريباً لها تعامل تجاري مع إيران أو تستثمر فيها. إن سحب هذه الودائع من الشركات العاملة في إيران يشكل عتلة ضغط هائلة على النظام الإيراني. يتعين على الولايات المتحدة خصخصة جهود العقوبات عن طريق شن حملة لسحب الاستثمارات، ولإقناع الأفراد وصناديق التقاعد والمؤسسات المالية بسحب استثماراتها من الشركات المتعاملة مع إيران. مثل هذه الحملة من شأنها أن تعزّز الجدل داخل إيران حول مسألة ما إذا كانت سياستها الراهنة تخدم مصالح الشعب الإيراني أم تخدم فقط نخبة تمارس التضليل.

إذا استمرت الأمم المتحدة في التملص مرة تلو الأخرى من مطلب فرض عقوبات على إيران، فإنه لا بد للولايات المتحدة عندئذٍ من أن تتزعم مجموعة من الدول التي توافق على فرض عقوبات متعددة الأطراف من خارج إطار الأمم المتحدة.

النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني: ما هو النموذج الصحيح؟

تواصل الحكومة الإسرائيلية التمسك بالحل القائم على مبدأ دولتين لشعبين- دولة إسرائيل كوطن الشعب اليهودي، والدولة الفلسطينية كحل شامل ووحيد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وهي (أي حكومة إسرائيل) ترى نفسها ملزمة بمنع قيام دولة إرهابية إلى جانب إسرائيل، وأن تبقي تحت سيطرتها معظم الأماكن التي تقطنها أغلبية من المواطنين الإسرائيليين. إسرائيل تفضل خيار الاتفاق على بدائل أخرى، وأي اتفاق منوط بأن لا يؤدي خرقه إلى المس بحماية أمن إسرائيل. يتعين على الفلسطينيين تنفيذ التزاماتهم بمحاربة الإرهاب، لكنه يتعين على إسرائيل الشروع الآن بحوار مع الزعامة الفلسطينية المعتدلة بغية العمل معاً من أجل إيجاد بديل معتدل للطريق الذي تقود حركة "حماس" الفلسطينيين فيه.

المشكلة هي كيف يمكن ترجمة هذه المبادئ العامة إلى خطوات ملموسة تمهيداً للتوصل إلى تسوية، بينما الطريق أو المسار المؤدي لذلك، والمتفق عليه ("خريطة الطريق") مغلق؟. خريطة الطريق غير قابلة للتطبيق الآن في ضوء حقيقة أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع العمل من أجل القضاء على الإرهاب، وهو الالتزام المطلوب تنفيذه في المرحلة الأولى للخطة، وأنها (السلطة الفلسطينية) لا توافق على دولة في حدود مؤقتة، والمنصوص عليها في المرحلة الثانية. الانتقال مباشرة لمفاوضات حول الحل الدائم يتناقض مع منطق "خريطة الطريق" القائم على عملية تدريجية يفضي فيها نجاح كل مرحلة إلى المرحلة التي تليها.

في ضوء هذا الوضع اقترحت خطة جديدة من ثلاث مراحل لتسوية دائمة تقوم على مبدأ دولتين لشعبين وتمزج بين "خريطة الطريق" وبين المبادرة السعودية التي تبنتها القمة العربية في بيروت في آذار ٢٠٠٢. ووفقاً لأصحاب الاقتراح فإن أفضليات هذه الخطة تتمثل في الأفق السياسي الواقعي الذي تخلقه للفلسطينيين والمسار التدريجي الذي يتيح تفحص النتائج في كل مرحلة.

مراحل الخطة هي:

- بلورة وتشكيل واقع أمني واقتصادي جديد خلال ستة أشهر. في هذا الإطار يتم الإعلان عن وقف تام لإطلاق النار؛ يعاد الجندي المخطوف جلعاد شاليت ويطلق سراح معتقلين

فلسطينيين؛ تُزال مواقع استيطانية غير قانونية إضافة إلى حث النشاطات الاقتصادية.

- الخطوات المشار إليها أعلاه من المفترض أن تقوي رئيس السلطة الفلسطينية وأن تحسن قدرته على معالجة تفكيك البنى الإرهابية في المرحلة الثانية. في هذه المرحلة التي ستستمر هي الأخرى ستة أشهر، تنقل لسيطرة السلطة الفلسطينية الكاملة (كمناطق أ) مناطق مصنفة اليوم كمناطق ب، ويتم فتح المطار في غزة وممر مُراقَب بين قطاع غزة والضفة الغربية. بمعنى أن السلطة الفلسطينية ستحصل على سمات دولة فلسطينية في حدود مؤقتة دون أن تسمى بهذه التسمية.
- كل هذه الخطوات ستمهد الأرضية للمرحلة الثالثة وهي مرحلة المفاوضات حول التسوية الدائمة. ولكن هل تتسق هذه المواقف والخطط مع الواقع؟ وفقاً لثلاثة توجهات مختلفة، فإن الإجابة سلبية. وبحسب أحد التوجهات فإن النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني هو جزء من صراع ثقافات ومن المواجهة الشاملة التي يخوضها الإسلام الراديكالي السني (الأخوان المسلمين والقاعدة) والشيعي (إيران وحزب الله) مع الغرب. حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ورغم ميولهما لإيران وحزب الله، تعكسان تماماً هذا الواقع. لذلك لا يمكن حل المشكلة الفلسطينية بدون الانتصار في المعركة الشاملة ضد الإسلام الراديكالي. وعليه لا منطق في البحث عن حلول ثنائية فورية لهذه المشكلة، لا سيما وأنه لا تتوفر في الجانب الفلسطيني زعامة فعالة قادرة على تحقيق فكرة الدولتين. وبالقطع فإنه لا يصحّ اختيار بدائل تقوم على انسحابات أحادية الجانب، ذلك لأن من شأن مثل هذه الحلول أن تقوي فقط الجبهة الإسلامية. وطبقاً لهذا التوجه ذاته يُخطئ القائلون بأن المشكلة الفلسطينية هي جذر وأساس عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن حلها سيمهد الطريق لحل كل بؤر النزاع الأخرى في المنطقة. وفقاً لتوجه آخر، فإن الفرضية الإسرائيلية القائلة بأن حل الدولتين هو الحل الذي ينشده الفلسطينيون، ليست صحيحة، وأن استمرار الإيمان بهذه الفرضية يعكس مشكلة واسعة أكثر وهي عدم صلة أو عدم ملاءمة نظرية الأمن القومي الإسرائيلية. فالجانب الفلسطيني لا يفتقر فقط إلى زعامة قادرة على تجسيد حل الدولتين، بل ويزداد فيه بشكل مطرد نفوذ القوى التي ترفض هذا الحل، ولا تقبل سوى قيام دولة عربية- إسلامية فلسطينية واحدة. هذه القوى معنية بالذات باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، لأنه سيسدل،

حسب تقديرها، الستار نهائياً على حل الدولتين. حركة "حماس"، التي تشكل حلقة في "جبهة المقاومة" التي تتزعمها إيران، تعمل في سبيل انهيار إسرائيل وذلك عن طريق نزع الشرعية عن وجودها وسط ممارسة إرهاب يضمن استمرار الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين. كما تسعى الحركة إلى جعل المجتمع الدولي يتبنى الحل القائم على دولة واحدة استناداً لمبدأ "شخص واحد- صوت واحد"، وذلك عوضاً عن حل الدولتين. وهي لهذا الغرض تخلق طريقاً مسدوداً أمام العملية التفاوضية، وتفاقم أزمة التمثيل الفلسطيني وتسعى من أجل حل (تفكيك) السلطة الفلسطينية.

السؤال المطروح في ضوء هذا التوجه هو: كيف يتعيّن على إسرائيل مواجهة الإستراتيجية الهادفة إلى تحقيق انهيارها عن طريق استمرار الاحتلال؟

على إسرائيل أن تهتم بأن تبقى السلطة الفلسطينية هي "العنوان"، أي كجهة قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها + تكريس الفصل بينها وبين الفلسطينيين بوسائل مدنية، سياسية وديمقراطية + تحقيق تطوير أو ارتقاء في مكانة السلطة الفلسطينية وصولاً إلى تحولها إلى دولة.

بدون كل هذه الخطوات لن تتمكن إسرائيل من إنهاء سيطرتها على السكان الفلسطينيين.

هناك ثلاثة بدائل تسعى إلى إيجاد "عنوان" فلسطيني وتطوير السلطة الفلسطينية إلى مكانة دولة:

- **بديل الإغلاق**: وهو البديل الذي تعمل إسرائيل اليوم بمقتضاه، وفي صلبه مطلب الاعتراف الصريح بإسرائيل، والإقرار الواضح والصريح للاتفاقيات الموقعة في الماضي ووقف الإرهاب. وترافق هذه المطالب مقاطعة مدعومة دولياً بهدف الوصول إلى سقوط حركة "حماس" أو على الأقل إحداث تغيير في مواقفها دون التسبب بانهيار السلطة الفلسطينية. هذا البديل فشل في تحقيق أهدافه: فحركة "حماس" لم تسقط ولم تغير مواقفها، بينما السلطة الفلسطينية هي التي تجنح إلى الانهيار.
- **بديل كشف النوايا**: هذا البديل سيكون قابلاً للتنفيذ إذا أقيمت حكومة وحدة وطنية

فلسطينية. على إسرائيل أن تتيح عندئذٍ لحكومة السلطة الفلسطينية ممارسة عملها وسط إلزامها باتخاذ سلسلة قرارات صعبة، سيكون على هذه الحكومة في نطاقها التعاطي مع جملة الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وأن تحسم في هذا السياق بين أيديولوجية رفض إسرائيل وبين الحاجة لخدمة السكان. سيكون من الممكن على سبيل المثال توجيه سؤال لحكومة السلطة الفلسطينية إذا ما كانت معنية بالاستمرار في تطبيق أنظمة الضرائب الجمركية: إذا ردت بالإيجاب فإن ذلك معناه قبولها بأحد الملاحق المرفقة بالاتفاقية الانتقالية، وهو ما يعني إقراراً واقعياً للاتفاقيات القائمة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ أما إذا أجابت سلباً فإن ذلك يعني تطويراً لاستقلال السلطة الفلسطينية وتأكيداً لحقيقة أن إسرائيل لا تسيطر على المناطق الفلسطينية.

- **بديل المواجهة**: من منطلق الافتراض بأن الاعتراف بإسرائيل تم من جانب حركة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن إنهاء السيطرة على الفلسطينيين سيتحقق بالتعاون مع حركة "فتح" بعد انتصارها في الصراع مع "حماس". من هنا سيترتب على إسرائيل، إذا ما اندلعت حرب أهلية فلسطينية، ضمان انتصار "فتح" وبالتالي تحويلها إلى طرف يمكن التوصل معه إلى إنهاء الاحتلال وتطوير مكانة السلطة الفلسطينية إلى مكانة دولة. وفقاً لهذا التوجه فإن تفحص البدائل التي تتيح إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين يشكل جزءاً واحداً فقط من تحرك واسع أكثر لمواءمة نظرية الأمن الإسرائيلية مع الواقع الراهن، وبما يتعدى أيضاً السياق الفلسطيني.

وفقاً لتوجه ثالث فإن الفلسطينيين وإسرائيل على حد سواء غير قادرين على إنشاء مرجعية سلطوية فلسطينية تكون شريكة في اتفاق، لكنه ليس باستطاعة الطرفين أيضاً مواصلة الانتظار إلى حين تكوّن أو نشوء مرجعية كهذه. لذا هناك حاجة لإقامة نظام وصاية دولي في "المناطق" الفلسطينية بحيث يساعد هذا النظام في السيطرة على المنظمات الإرهابية وفي بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية إضافة إلى ضخ الأموال للمنطقة بغية تحسين جودة الحياة بشكل دراماتيكي. الجهة القادرة والملائمة للنهوض بهذه المهمة هي الإتحاد الأوروبي (وإن كان هناك من يتحفظ ويعتقد أن الإتحاد غير مؤهل للاضطلاع بدورٍ مهمٍ من هذا القبيل نظراً لأنه منهمك في مشكلاته الداخلية).

من وجهة نظر الفلسطينيين المعنيين بالحل القائم على دولتين وبالسلام مع إسرائيل، فقد انحصر الاهتمام بالنزاع طوال السنوات الست الأخيرة (أي خلال الفترة المنصرمة منذ فشل قمة كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى) في معالجة الجانب الأمني فقط، بمعنى أمن الإسرائيليين، وسط تجاهل الصلة الوثيقة بين انعدام الأمن للإسرائيليين وانعدام الحرية للفلسطينيين. ويقول هؤلاء إن الحديث لا يدور عن نزاع أمني له انعكاسات سياسية وإنما هو نزاع سياسي له انعكاسات أمنية. غير أن كل الاتصالات التي جرت بين الأطراف خلال هذه الفترة لم تتناول المسألة الجوهرية المتمثلة بإنهاء الاحتلال. يجب معالجة المشكلات الآنية للإسرائيليين والفلسطينيين، لكن ذلك يجب أن يتم من خلال رؤية واضحة لمبادئ وإطار التسوية الدائمة التي يتعين على الأطراف أن تسعى إليها فقط، وليس إلى أية تسويات انتقالية أو خطوات أحادية الجانب.

هناك زعماء في مجتمع الأعمال والاقتصاد يعملون من أجل تحسين الظروف لتسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني استناداً لنظرية مؤداها أن أي نزاع قومي يتغذى من ظروف اقتصادية معينة، وأنه يمكن دفع تسوية هذا النزاع عن طريق تجنيد قوى السوق والمبادرات الاقتصادية بغية إزالة هذه الظروف. هذه النظرية تعتمد على تجربة عملية السلام في إيرلندا الشمالية، حيث ساهمت هناك خطوات اقتصادية معينة في الحد من العنف وتهيئة المناخ لمحادثات السلام. ويتطلع أصحاب هذه النظرية بوحي تلك التجربة إلى دفع تطوير وتنمية البنية الاقتصادية من أجل خلق إمكانات للتشغيل والسكن والادخار والثروة لدى الفلسطينيين بما في ذلك في مشاريع مشتركة لهم وللإسرائيليين على حد سواء.

ارتفاع في درجة عدم شرعية الدولة
في صفوف المواطنين العرب في إسرائيل

بالإضافة إلى مجمل التحديات الإستراتيجية التي تقف إسرائيل أمامها، يمكن ملاحظة ارتفاع في مستوى عدم شرعية دولة إسرائيل في صفوف مواطنيها العرب أيضاً. ثمة من يقول إن النقاش الدائر في أوساط الجمهور العربي فيما يتصل بطابع الدولة ينبع من انعدام المساواة، وأنه إذا توفرت هذه المساواة فإنه لن تبقى ثمة حاجة لمثل هذا النقاش. في المقابل هناك من يعتقد أن جوهر الجدل لا يتناول مسألة المساواة بين اليهود والعرب وإنما الاعتراض على شرعية الدولة، ولذلك فإن الدولة لن تحظى بشرعية حتى لو واصلت العمل من أجل تقليص الفجوات.

وثيقة "التصوّر المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" تعكس من هذه الناحية التطورات التي طرأت في العقد الحالي على النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. واضح أن الطرفين قدّرا خلال هذه الفترة بشكل سليم مغزى تشبث الخصم بمواقفه الوطنية الأساسية: الأقلية العربية- إصرار إسرائيل على تدعيم وتوطيد الأغلبية اليهودية في الدولة القومية اليهودية، حتى لو كان ذلك بثمن مخاطر أمنية وسياسية جسيمة، بينما الأغلبية اليهودية- وقوف السكان العرب أو الجمهور العربي خلف زعامة وطنية تناضل ضد دولة القومية اليهودية على حساب النضال من أجل الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. واضح أيضاً أن الإدراك لإصرار الخصم عمَّق لدى كل طرف تشبثه بطريقه، وخلق بالتالي شرخاً عميقاً وعدم ثقة بين العرب واليهود في إسرائيل لدرجة الاستعداد للقبول بالعنف الجسدي تجاه المواطنين المدنيين (لدى ٨٪ من اليهود و ٣١٪ من العرب). وقد تعمق هذا الشرخ أثناء حرب لبنان الثانية، على الرغم من أن صواريخ "حزب الله" لم تميز بين اليهود والعرب.

في مستهل وثيقة "التصوّر المستقبلي" ذكر أن "إسرائيل هي نتاج عملية استعمارية بادرت إليها النخب اليهودية- الصهيونية في أوروبا والغرب، وقد أقيمت بمساعدة دول

استعمارية" . المغزى الواضح لهذا الحديث هو رفض شرعية المشروع القومي للشعب اليهودي من أساسه، بحيث لا يمكن تصحيح الظلم إلاّ بالقضاء عليه أو تصفيته. وتتضمن الوثيقة المذكورة مطلباً يدعو اليهود للوقوف أمام ماضيهم، وسط التغاضي التام عن المساعي الفلسطينية والعربية الرامية لتصفية الكيان اليهودي. كذلك تتضمن الوثيقة دعوةً لتصفية الطابع اليهودي لإسرائيل وانتهاج "ديمقراطية توافقية" فيها وذلك بهدف تعزيز "وجود المجموعتين القوميتين في الدولة، الفلسطينية واليهودية. . . [وضمان] شراكة حقيقية في السلطة، وفي الموارد وفي عملية صنع القرارات المتعلقة بالمجموعتين القوميتين" . وتستشف من هذه الأقوال نية لخلق دولة ثنائية القومية. وتأكيداً على ذلك هناك إشارة متكررة بأن "العرب الفلسطينيين هم أصحاب البلاد الأصليون" .

هذه الوثيقة تندرج في إطار فشل المحاولة الهادفة إلى تحديد علاقات الأغلبية والأقلية في الدولة وصلتهما المتبادلة بواسطة ميثاق مشترك للمثقفين اليهود والعرب في إسرائيل. يبدو في المرحلة الراهنة- وبمعزل تام عن العملية الحثيثة الجارية أصلاً لتقليص الفجوات بين اليهود والعرب- أن كلا الطرفين يدركان أنه لا يوجد في الأفق القريب حل مقبول على الجانبين، وأنه يمكن فقط تفحص كيف ستسير عملية ضبط الأضرار الناجمة عن الواقع القائم.

تصاعد اللاسامية والنزعة المناهضة للإسرائيلية في الغرب وانعكاساتها على مكانة إسرائيل واليهود

تدهورت صورة إسرائيل وسمعتها في العالم إلى درك حاد. في قمة هذا الدرك تقف الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل والتي تعكس إلى حد ما، في جانب منها، السجال الإسرائيلي الداخلي، ولكن يقبع في أسفله عنصران يشهدان تصاعداً متزايداً: عنصر مناهضة الإسرائيلية وعنصر اللاسامية. مناهضة الإسرائيلية هي الكفر بحق إسرائيل في الوجود، وتكون أحياناً ملازمة للاسامية، وأحياناً أخرى منفصلة عنها. هذا الكفر أو الإنكار يمكن أن يكون مبدئياً، بمعنى نظرية أو وجهة نظر مؤداها أن إسرائيل ما كان يجب لها أن تقوم نهائياً، أو يكون موقفاً يقول إن إسرائيل وفي ضوء ممارساتها، ليس لها حق في الوجود.

هناك مناهضة للإسرائيلية من نوع آخر تظهر عندما تطبق على إسرائيل معايير لا تطلب من دول أخرى، أو عندما لا يتم التمييز بين المجتمع الإسرائيلي، كمجتمع متنوع يخضع لجدل ديمقراطي دائم، وبين إسرائيل الحكومية والمتجانسة.

أحد العوامل التي تسهم في نزعة مناهضة الإسرائيلية تتمثل في مجمل وسائل الإعلام المعبرة عن التيار المركزي في الغرب. فالصورة المنحازة التي تطرح فيها النزاع الإسرائيلي-العربي تخدم الدعاية الإسلامية وتنكر حق إسرائيل واليهود في الدفاع عن أنفسهم.

هناك من يعتقد أن "كارثة" (محرقة) غير محتملة في عصرنا، غير أن العالم المتنور مستعد اليوم لعالم بدون إسرائيل أكثر مما كان مستعداً للعيش بدون يهود في العام ١٩٣٨. مقولات من قبيل "إسرائيل هي تجربة فشلت وعليها أن تزول" أو "العالم سيكون أفضل بدونها" أضحت مقولات مشروعة.

على الرغم من ذلك فإن إسرائيل والشعب اليهودي لا يتجندان بما فيه الكفاية لمكافحة مناهضة الإسرائيلي فعندما اتهمت منظمتا أمنستي وهيومن رايتس ووتش إسرائيل بارتكاب جرائم حرب على أثر مقتل مدنيين في لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، لم تحسن إسرائيل الرد في زمن حقيقي وبصورة مؤثرة وبالتالي ظلت موصومة بوصمة دولة غير شرعية.

حرب لبنان الثانية جسدت التحدي الذي تواجهه مكانة إسرائيل في العالم، حينما أمطر "حزب الله" طوال عدة أسابيع بصواريخ فتاكة تجمعات مدنية دون تمييز ودون أن يهتز للعالم جفن، كذلك الحال بالنسبة لعدم الاكتراث الذي تقابل فيه تهديدات إيران ضد وجود إسرائيل. يتعين على إسرائيل في نطاق تصديها الإعلامي لهذا التحدي أن تشرح للغرب، وخاصة أوروبا، ماهية التهديد الإيراني. ينبغي للمعالجة الإعلامية لهذا الموضوع أن تتضمن إيجاد فصل بين الجهات الراديكالية التي تهدد السلم العالمي وبين المعتدلين والحرص على وضع إسرائيل في الجانب المعتدل والإيجابي.

في الآونة الأخيرة لوحظ تفاقم في مناهضة الإسرائيلية وفي اللاسامية في الولايات المتحدة بالذات وكان من أبرز تجليات ذلك:

- صدور كتاب الرئيس جيمي كارتر الذي وصف معاملة إسرائيل للفلسطينيين كنظام تفرقة عنصرية- "أبارتهايد". وقد شكل ذلك نقطة تحول سواءً فيما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة أو فيما يتعلق بيهود الولايات المتحدة. وادعى كارتر أن تدخل اليهود في السياسة الأميركية لا يتيح للساسة الأميركيين تحقيق أي تغيير أو انفراج في النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، طارحاً كمثال على ذلك نفوذ منظمة "إيباك". وأرجع كارتر الانتقادات الشديدة لكتابه لمؤامرة حاكها ضده اليهود في وسائل الإعلام. وتشكل طروحات كارتر هذه نقطة تحول نظراً لأنه يضفي شرعية على نزع الشرعية عن إسرائيل في مركز الطبقة السياسية بعدما لم تخرج هذه العملية حتى الآن عن نطاق الهوامش المتطرفة في اليمين واليسار.
- نشر وثيقة "جون ميرشهايمر" و"ستيفن وولت" والتي أعطت الشرعية في المحافل الأكاديمية لوجهة النظر التي سوغها كارتر في صفوف الجمهور الواسع. وكان ميرشهايمر الذي ينتمي للتيار الأكاديمي المركزي قد روج في صفوف هذا التيار الأكاديمي المفهوم القائل بأن اللوبي اليهودي يشكل تهديداً للولايات المتحدة. هذه الطروحات أضحت اليوم ذات تأثير واسع على الأكاديميين وطلبة الجامعات الذين يشكلون قادة المستقبل للولايات المتحدة.
- استطاعت منظمة "حزب الله" وحركة "حماس" الاهتداء لسبيل النجاح في الحرب

الدعائية ضد إسرائيل بتصوير هذه الأخيرة كقاتلة للمدنيين.

- هناك طروحات أخرى تدعي أن اللوبي اليهودي يدفع الولايات المتحدة لانتهاج سياسة خارجية لا تخدم مصلحتها وعلى سبيل المثال باتجاه شن حرب على إيران.

هناك من يعتقد بأن الولايات المتحدة ستعيش في السنوات القليلة المقبلة النموذج البريطاني المتصل بتصاعد اللاسامية داخل حرم الجامعات والمنظمات الاجتماعية المنتقلة من الهامش إلى المركز. يشار إلى أن اليهود في الولايات المتحدة يقعون اليوم ضحية لاعتداءات أكثر بسبعة أضعاف من الاعتداءات التي يتعرض لها مسلمون هناك. ويلاحظ أن التأييد لإسرائيل في الجمهور الأميركي العريض أخذ يضعف أكثر فأكثر وكذلك الحال بالنسبة للتأييد لها في صفوف النخبة غير الإنجيلية. فكتاب كارتر لم يهاجمه سوى اليهود فقط. هذا فيما لو أنه نشر قبل عشر سنوات لكانت شخصيات رفيعة غير يهودية، سياسية وأكاديمية قد دعت إلى محاكمة كارتر.

على إسرائيل أن تكون مستعدة لفقدان المساعدات السياسية والاقتصادية الأميركية خلال السنوات القادمة.

ردود على التحديات
الإستراتيجية والسياسية التي تواجه إسرائيل

كيف نجدّد ونضاعف قوة الجيش؟

كشفت حرب لبنان الثانية في صيف العام ٢٠٠٦ عن سلسلة من الإخفاقات في تفعيل الجيش الإسرائيلي كعامل مسؤول عن خلق الردع والحسم في ساحة القتال في الحروب المفروضة أو الاضطرارية. جزء من هذه الإخفاقات يعزى للمستوى المسؤول عن الجيش الإسرائيلي في الماضي والحاضر، والذي اتخذ قرارات خاطئة أو أخطأ في تقدير التهديدات وبلورة الإستراتيجية (على سبيل المثال في كل ما يتعلق بشل الحياة في الشمال جرّاء إطلاق الصواريخ "قصيرة المدى" وجاهزية الجبهة الداخلية لمواجهة سيناريو كهذا). هناك إخفاقات أخرى يتحمل مسؤوليتها الجيش نفسه، وهي مرتبطة بشكل أساس بإدارة الحرب على المستويات المختلفة وبالاهتمام بجيش الاحتياط وبإعداد القوات البرّية وتأهيل القادة العسكريين وتوزيع واستغلال الموارد، وهناك من يقول بأنها مرتبطة أيضاً بالاعتماد المفرط على التكنولوجيا.

كل هذه الإخفاقات لا تنتقص من مظاهر البطولة والإخلاص التي تحلى بها المقاتلون أنفسهم، كما أنها لا تخفي أو تُبهت الطاقة الهائلة الكامنة في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ولا قدرتها على استخلاص العبر (والتي عبرت عن نفسها في التحقيقات الشاملة التي أجريت بعد الحرب). غير أن استخلاص العبر مطلوب بشكل ملّح وعلى وجه السرعة وينبغي له أن يتم أولاً وقبل كل شيء من منطلق التعاطي مع النزاعات والتهديدات المتوقعة في المستقبل.

على صعيد المستوى السياسي هناك حاجة لمراجعة جذرية لآلية اتخاذ القرارات والتخطيط والإعداد (ومن ضمن ذلك أداء ومكانة مجلس الأمن القومي وقدرة المراقبة البرلمانية المناطة بلجنة الخارجية والأمن) بالإضافة أيضاً إلى رسم وبلورة الميزانية الأمنية المتعددة السنوات وسياسة معالجة الجبهة الداخلية. جنباً إلى جنب يتعيّن على المستوى السياسي أن يقود ثورة اجتماعية لتجديد الثقة بالجيش وإدراك أن الجيش الإسرائيلي سيبقى جيش الشعب وليس

منظمة مهنية منفصلة عن الشعب.

على صعيد الجيش الإسرائيلي ذاته هناك حاجة لإصلاحات شاملة في المجالات التالية:

- تعزيز الاستخبارات، حتى تتمكن من توفير إنذار حول تحولات بالإضافة إلى الإنذار الاعتيادي، وتحسين قدرة جمع المعلومات الاستخبارية وتوفرها في كل المستويات ابتداء من المستوى القيادي وحتى المستوى الميداني.
- صيانة وتنمية التفوق النوعي والتكنولوجيا المتقدمة.
- تحسين قدرة الانتقال بين الأوضاع القتالية المختلفة وتأكيد مركزية المناورة البرية، وتطوير قدرات قتالية في بيئات مختلفة (بما في ذلك في مواجهات غير متكافئة).
- اجتثاث السياسة من صفوف الجيش والتخلص من العقلية التي تعطي المظهر أولوية على الجوهر.
- زيادة التدريبات لجميع القوات المقاتلة، وبشكل خاص قوات الاحتياط.
- تطوير مسارات تقدم (ترقية) المستويات القيادية وبضمن ذلك تحديد محاور ملزمة في التأهيل وإيجاد تلاؤم بين الدراسة والمناورات والتدريبات والتأكيد على الاحتراف.
- تحسين الثقافة الإدارية وإتباع قياس روتيني للقدرات التنفيذية أو العملانية.
- زيادة النجاعة وإزالة مهام غير عسكرية عن كاهل الجيش الإسرائيلي.
- وفوق كل شيء تجديد منظومة القيم وبضمن ذلك الشعور بالشراكة وقول الحقيقة والثقة المتبادلة في كل صفوف الجيش.

تطوير علاقات إسرائيل الإستراتيجية

أحد الأجوبة المهمة على التحديات التي يضعها أمام إسرائيل سواء "محور المقاومة" أو "المحور الراديكالي" في الشرق الأوسط، أو تعاظم النزعة المناهضة للإسرائيلية في الغرب، يتمثل في تطوير علاقات إسرائيل الإستراتيجية مع شركائها في الغرب- الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو (شمال الأطلسي). هذا التطوير من شأنه أن يوفر وزناً مضاداً للمساعي الرامية لعزل إسرائيل وتحويل رفض وجودها إلى موقف مقبول في الغرب أيضاً.

المجال الأول الذي ينبغي أن يتم فيه التطوير الإستراتيجي للعلاقات هو المجال الأمني. فتطوير وتحسين التفوق النوعي لإسرائيل بحيث يغدو من غير الممكن هزيمتها عسكرياً، يشكل مكوناً مركزياً في العلاقات مع الولايات المتحدة. بيد أن القوة والمناعة الأمنية هي مكونٌ واحد فقط في المناعة القومية، وقد جرى تطوير قوة إسرائيل الاقتصادية بواسطة اتفاقية التعاون مع الإتحاد الأوروبي، أما قوتها السياسية فيمكن تطويرها عن طريق دمجها في مجموعات ومنظمات دولية بحيث يخلق ذلك اتجاهاً معاكساً لاتجاه نزع شرعية إسرائيل. فضلاً عن ذلك فإن تطوير أطراف المحور العربي المعتدل التي تقبل بإسرائيل وتُهاجَم بسبب ذلك من جانب "محور المقاومة"، كرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مثلاً ورئيس حكومة لبنان فؤاد السنيورة، سوف يطوّر بصورة غير مباشرة إسرائيل أيضاً ويثبت أن محاولة رفض وجودها تؤدي إلى نتيجة معاكسة.

وفقاً لإحدى وجهات النظر فإن تطوير علاقات إسرائيل الإستراتيجية يمكن أن ينطوي على ثغرات وعيوب، وأن ترافقه قيود تقلص حرية العمل. أحياناً لا تكون ثمة جدوى أيضاً في تنفيذ تطوير رسمي، نظراً لأن هناك أفضليات كبيرة في تعاون لا يستند إلى تطوير رسمي. فعدم إبرام حلف دفاعي بين إسرائيل والولايات المتحدة يوفر مثالاً على حالة ليس فيها جدوى في تطوير العلاقات بصورة رسمية. فإسرائيل تتمتع اليوم بمجمل الأفضليات التي يوفرها مثل هذا الحلف الدفاعي بدون دفع الثمن المترتب على العملية الرسمية. علاوة على ذلك ووفقاً لنظريتها الأمنية فإن إسرائيل لا تميل إلى الاعتماد على الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فإن إبرام حلف دفاعي مع إسرائيل سيضر بعلاقاتها مع العالم العربي وبمكانتها كوسيط إقليمي. مع ذلك ينبغي تشجيع تطوير العلاقات في مجالات مثل التعاون التكنولوجي. كذلك فإن مصالح الدول الأوروبية في المنطقة حالياً لا تنسجم مع التطوير الرسمي للعلاقات في المجال الأمني. هذا الوضع يمكن أن يتغير إذا ما حدثت تطورات إيجابية ملموسة ودائمة في علاقات إسرائيل مع العرب.

توطدت علاقات إسرائيل مع حلف الناتو في السنوات الأخيرة. البيئة الطبيعية لإسرائيل كدولة ديمقراطية، هي المجموعة الأطلسية، وهي شريكة للناتو والدول الأعضاء في هذه المنظمة سواء في المفاهيم والقيم الإستراتيجية أو في وجهات النظر. في أعقاب اتساع

الناتو وامتداده إلى أوروبا الشرقية أصبح يضم الآن كتلة من الدول التي تبدي تعاطفاً كبيراً مع إسرائيل كدولة ديمقراطية واقعة تحت التهديد، وباستطاعة هذه الدول أن تساعد في بناء علاقات جديدة بين إسرائيل وبين المنظمة. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة من خارج المجموعة الأوروأطلسية، التي وقعت على اتفاقية "خطة تعاون منفردة" (ICP)، وتتناول هذه الخطة ٢٧ مجالاً للتعاون في ميادين كالرد على الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخبارية والدفاع في مواجهة تهديدات نووية وبيولوجية وغيرها. . غير أن إسرائيل ما زالت تستصعب اتخاذ قرار بتطوير جوهري لعلاقاتها الخارجية على أساس ثنائي، وبالتالي فإن تجربتها في إدارة سياسة ودبلوماسية في إطار متعدد الأطراف محدودة.

جزء من مؤسسة الدبلوماسية الإسرائيلية يكفر بضرورة السعي إلى إقامة شراكة إستراتيجية واسعة، ناهيكم عن حلف رسمي، سواء مع الولايات المتحدة أو مع أوروبا. ويرى أصحاب هذا الرأي أن الأمر غير عملي وغير مجد، وأنه سيحد من حرية العمل الاستراتيجي لإسرائيل.

بيد أن التطلع إلى شراكة شاملة سواء مع الولايات المتحدة أو مع أوروبا لا يتعارض مع التحالف الإستراتيجي الحيوي بين إسرائيل والولايات المتحدة. عدا عن ذلك فإن "الشرق الأوسط الواسع" هو الساحة الرئيسة التي يتجسد فيها بالذات التقارب بين الولايات المتحدة وأوروبا في الآونة الأخيرة، نظراً لأن هذه المنطقة هي مصدر التهديدات الرئيسة التي تواجهها المجموعة الأطلسية، والمتمثلة بالإسلام الراديكالي والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية. وحيث أن هذه التهديدات موجهة ضد إسرائيل أيضاً فإنها تجعل منها (أي إسرائيل) شريكاً طبيعياً للمعسكر الأوروأطلسي.

على إسرائيل أن تعمل من أجل تطوير علاقاتها مع الناتو كحجر زاوية في بناء علاقات متعددة الأطراف بينها وبين المجموعة الأطلسية، وهناك من يتطلع أيضاً إلى العضوية في المنظمة. هنا يطرح السؤال مجدداً بشأن ما إذا كانت العضوية في الناتو ستحد من حرية عمل إسرائيل. وفقاً لإحدى وجهات النظر فإن الإجابة سلبية، والشاهد على ذلك أن بريطانيا شنت في حينه حرب (استعادة) جزر فوكلاند (من الأرجنتين) دون أي قيود نابعة من عضويتها في الناتو. وبحسب رأي آخر فإن الإجابة إيجابية، إذ أن أية عضوية في حلف دولي مرتبطة بمعضلة "الإسقاط والسقوط في فخ"، فكل طرف معني بجر حلفائه ليحاربوا إلى جانبه

عند الضرورة، لكنه لا يريد أن يجروه ليحارب حروبهم. من هنا فإن الناتو سيمنح إسرائيل حق العضوية فقط مقابل ممارسة رقابة وثيقة على أنشطتها العسكرية. ومن المعلوم أن لكل دولة من الدول الـ ٢٦ الأعضاء في المنظمة (حلف الناتو) حق الفيتو، علماً أن بعضها يؤيد الدول العربية أكثر من تأييده لإسرائيل، وبالتالي ليس له مصلحة في الانجرار إلى حروب الدولة العبرية. ووفقاً لأصحاب هذا الرأي فإن أفضلية الردع التي ستحظى بها إسرائيل نتيجة العضوية في المنظمة لا تضاهي المخاطرة وربما الثمن المرتبط بكون دول مركزية في الناتو لا تشاطر إسرائيل موقفها في النزاع مع الدول العربية.

في ضوء ذلك ثمة من يعتقد أن إسرائيل، ورغم أنها تستحق التطوير (لعلاقاتها مع الناتو)، لن تحظى بذلك على الأرجح، كما أنها يجب أن لا ترغب بذلك. ولكنه ما زال باستطاعة إسرائيل–حتى بدون أن تكون عضواً كاملاً في المنظمة– تطوير علاقاتها مع الناتو بما يتعدى العلاقات القائمة، وعليها أن تقرر بشأن مدى أهمية توثيق العلاقات بالنسبة لها، وبشأن ماهية العلاقات التي ترغب في إقامتها مع هذه المنظمة. يتعين على إسرائيل بلورة إستراتيجية أوروأطلسية شاملة وبعيدة المدى، ومن الأهمية بمكان أن تفعل ذلك قبل مؤتمر القمة المقبل لحلف الناتو، والمقرر انعقاده في نيسان ٢٠٠٨.

تعتبر إسرائيل ملائمة للعضوية في الإتحاد الأوروبي وذلك بمصطلحات الناتج القومي الخام، لكنها لن تقبل كعضو فيه للأسباب التالية:

- لا يستطيع الإتحاد قبول إسرائيل في الوقت الذي يرفض فيه انضمام تركيا.
- لا يمكن ضم إسرائيل دون ضم الفلسطينيين.
- الدول الأعضاء في الإتحاد المؤيدة للعرب ستعارض ضم إسرائيل خشية أن يضر ذلك بعلاقاتها مع الدول العربية.

في المقابل يمكن التوصل إلى اتفاق حول إشراك إسرائيل في السوق الأوروبية المشتركة، أي شراكة اقتصادية دون عضوية في الإتحاد الأوروبي.

تحديّات في مجالات الحكم، الاقتصاد والمجتمع

أزمة الحكم

يزداد الشعور بأن الحكم في إسرائيل يمر بأزمة إستراتيجية عميقة، تتجلى في غياب الزعامة، والأداء المعتل لأجهزة ومؤسسات السلطة، وتولد حالة من انعدام الثقة واليقين. فالزعامة الإسرائيلية تفتقر إلى الرؤيا ولا تقوم بتحديد أهداف ورسم طريق وإستراتيجية. وهي لا تولد الثقة اللازمة لتحقيق أهدافها. في الوقت ذاته تشهد فاعلية مؤسسات الحكم تراجعاً مستمراً، إذ أن الكثير من القرارات التي يجدر اتخاذها لا تتخذ وهناك قرارات اتخذت لكنها لا ولم توضع موضع التنفيذ. وتواجه الحكومات صعوبة في ممارسة الحكم والتخطيط والتنفيذ. ثمة شك في أن تتمكن إسرائيل في السنوات القريبة من مواجهة التحديات الخارجية المتزايدة بالشكل الملائم إذا لم يتحقق تغيير سريع وعميق.

وينبع هبوط النجاعة والفاعلية السلطوية من العوامل والأسباب التالية:

- غياب الاستقرار السلطوي، الأمر الذي يستدعي تغير الطريقة السياسية بشكل يضمن الاستقرار في الحكم.
- عدم توفر الوسائل والآليات الملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات. هناك حاجة فورية لبناء آلية مناسبة لاتخاذ القرارات على المستوى القومي.
- اضطراب منظومة التوازنات بين أذرع السلطة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما يؤدي إلى إحباط وعرقلة الأداء الناجح للسلطة.

هناك من يعتقد أن الأزمة، ومن منظور تاريخي، تعكس غياب التوازن في تطوّر النخب في إسرائيل: فالنخبة السياسية أضحت هابطة، وهزيلة وغير ملائمة، فيما عجزت النخب الأكاديمية والحقوقية (القانونية) والإعلامية عن توفير زعامة مُثلى، أما النخبة الاقتصادية فقد قادت عملية الخصخصة التي نجحت جيداً من ناحية اقتصادية لكنها أفرزت ظلماً وتمييزاً اجتماعيين وأزمة في المفاهيم والمعايير وبنية سياسية عامة مشلولة. وقد نشأ، جراء ذلك، وضع صار فيه الاقتصاد قوياً لكن الدولة لا تؤدي دورها وعملها المطلوب.

وفقاً لهذه الرؤية، هناك حاجة ملحة اليوم لإحداث انقلاب فوري في بنية النخب في إسرائيل ومنظومة معيارية جديدة تنبثق عن هذا التغيير أو الانقلاب الجذري. إن المناعة

القومية منوطة بشكل واضح بتوفر أنظمة وقواعد حكم سليمة ومعايير عامة قوامها طهارة اليدين والشفافية. لذلك ثمة أهمية قصوى للنضال من أجل النزاهة ونقاء المعايير، ولمكافحة الفساد دون هوادة، ولتفعيل عمل أجهزة الرقابة الرسمية واليقظة الدائمة لدى وسائل الإعلام. ولكن هناك جدل حول مسألة ما هو التوازن السليم بين النقد ومحاربة الفساد وبين قدرة السلطة على أداء دورها. فمناخ عام يعبر عن نفسه مثلاً في اعتقاد ٨٧٪ من الجمهور أن الدولة فاسدة، يمكن له أن يلحق ضرراً حقيقياً بالمناعة القومية، ومن ضمن ذلك زيادة الاغتراب تجاه المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، وعرقلة عمل منتخبين من قبل الجمهور وموظفين عموميين مخلصين، وزرع الخوف من اتخاذ القرارات الأمر الذي يمكن له أن يبلغ في غير مرة حد شل الذراع التنفيذية، وتخويف مستثمرين من الخارج.

إلى جانب الإقرار بأهمية النقد، هناك ضرورة للمحافظة على سيادة الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) والفصل بين السلطات.. هذه الأمور يمكن أن تتحقق عن طريق إجراء إصلاحات في لوائح وأنظمة الحكم وسط تفحص جوهري (لا وظيفي) لمدى الحاجة لمؤسسات رسمية مثل مؤسسة الرئاسة (أي منصب رئيس الدولة).

كيف أثرت الحرب على المناعة القومية؟

لم تؤثر حرب لبنان الثانية بصورة ملموسة على "المؤشرات الجوهرية" للمناعة القومية. هذا ما يستدل من مؤشر المكون الاجتماعي في المناعة القومية ("مؤشر حيفا")، وهو مستمد من ١٣ استطلاعًا للرأي العام، بمشاركة آلاف الأشخاص، أجريت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠.

تحليل إجابات المستطلعين يحيل إلى الاستنتاجات التالية:

- مستوى الخوف من التهديدات يشهد هبوطاً مستمراً منذ العام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالإرهاب، لكنه ارتفع جداً في العام ٢٠٠٦ بالنسبة للتهديدات الخارجية (خاصة الصواريخ والقذائف الصاروخية). وقد كان مستوى هذا الخوف مرتفعاً بشكل خاص لدى الأقليات والمهاجرين الجدد الذين كانوا في مرمى الصواريخ أثناء الحرب.
- مستوى الروح العسكرية (استعداد الجمهور لردود فعل متطرفة على تهديدات خارجية) حافظ على استقراره. الجمهور بمجمله لم يلح على الحكومة لشن الحرب ولا يطالب

بجولة أخرى لترميم قدرة الردع الإسرائيلية.

- مستوى الوطنية لدى الجمهور اليهودي، حافظ على استقراره على الرغم من الفشل النسبي في الحرب، دون فرق بين الواقعين في مرمى الصواريخ وبين غير الواقعين في مرماها، كما أنه (مستوى الوطنية) ارتفع مجدداً في صفوف المستوطنين (بعد هبوط بسبب الانفصال). مستوى الوطنية في صفوف الأقليات هبط بصورة حادة وعادت الفجوة بينها وبين اليهود إلى الاتساع مجدداً.
- مستوى التفاؤل هبط بشكل طفيف لدى اليهود (بمعزل عن درجة وقوعهم في مرمى الصواريخ) وهبط بصورة حادة في صفوف الأقليات.
- مستوى الثقة بالمؤسسات العامة ما زال يشهد هبوطاً في صفوف عامة الجمهور. في صفوف اليهود هناك انحدار شديد آخر في الثقة بالمحكمة العليا وهبوط ملموس، خاصة في صفوف المهاجرين الجدد، في الثقة بالجيش الإسرائيلي.

يتضح إذن أن هناك استقراراً نسبياً في البنية العميقة لقناعات مواطني إسرائيل. فالجمهور اليهودي يُبدي مستويات عالية من القناعة بعدالة الطريق، وهو راضٍ عن مناعة المجتمع ويميز بوضوح بينه (أي المجتمع) وبين الزعامة والمؤسسات الأمنية، التي لم تكن بمستوى توقعاته المسبقة.

اتجاهات في الوطنية الإسرائيلية

الوطنية هي اسم شامل لمشاعر الارتباط والانتماء والتضامن والالتزام التي يشعر بها المواطنون تجاه دولتهم، والتي تولد لديهم الاستعداد للعمل من أجل المجموعة القومية والدفاع عنها عند الضرورة. وقد جرى تفحص تطور هذا الشعور الوطني في إسرائيل عن طريق الاستطلاع السنوي للوطنية الإسرائيلية (الذي يجريه المعهد للسياسة والإستراتيجية). فحصت في هذه السنة ليس فقط الأبعاد الثابتة للرابطة الوطنية وإنما أيضاً التأثيرات الملموسة على الوطنية والناجمة عن الحدث المركزي في العام ٢٠٠٦- حرب لبنان الثانية والمشاكل المترتبة عليها- بالإضافة إلى سلسلة من التطورات الأخرى، مثل نتائج الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة، إطلاق صورايخ القسام الذي لم يتوقف في جنوب غرب إسرائيل، استخدام الجيش الإسرائيلي لهدف غير عسكري وهو إخلاء مستوطنات يهودية، الدلائل

المتزايدة على الفساد في المؤسسة الحكومية، تفاقم الصراعات الفلسطينية الداخلية بين حركتي "حماس" و"فتح" وتصاعد التهديد الإيراني.

المعطى الرئيسي المستشف من الاستطلاع (الذي أجري في كانون الأول ٢٠٠٦) يُشير إلى عدم ضعف مستوى الوطنية المرتفع الذي سجل في أواخر العام ٢٠٠٥. يُشار إلى أنه وجد لدى الجمهور اليهودي ازدياد معين في قوة الرابطة العاطفية تجاه الدولة كمجموعة من المواطنين، وذلك خلافاً للتآكل الجليّ في الثقة والتقدير اللذين يكنهما المواطنون تجاه الحكومة والكنيست والهبوط المعتدل في تقديرهم للمؤسسة الأمنية. إلى ذلك فإن الجمهور اليهودي في إسرائيل يقيم خطاً واضحاً بين مناعة وقدرة المجتمع والأفراد وبين إخفاقات الزعامة السياسية. خلال العام ونصف العام الأخيرين تسبب الجيش الإسرائيلي بخيبة أمل لمجموعات مختلفة من السكان اليهود نتيجة أدائه في الحرب، وكذلك بسبب تدخله في إخلاء المستوطنين من قطاع غزة.

معطيات رئيسة أخرى:

- لم يطرأ أي تغيير في مستوى الأصالة التي تعبر عن نفسها في تفضيل المواطنة (الجنسية) الإسرائيلية على جنسيات أخرى (لدى ٨٩٪) وفي الاستعداد (لدى ٨٧٪) لتشجيع الجيل المقبل للعيش في إسرائيل. مع ذلك فقد سجل هبوط في نسبة التفضيل التام أو المطلق للجنسية الإسرائيلية (من ٧١٪ إلى ٦٤٪) وفي نسبة الالتزام المطلق بتشجيع البقاء في إسرائيل للجيل القادم (من ٦٩٪ إلى ٦٣٪). وعبَّر ٧٧٪ عن رغبة في البقاء في إسرائيل إلى الأبد وعدم الاستعداد للهجرة. الدوافع الرئيسة للتفكير بالهجرة هي الوضع الاقتصادي (٣٢٪)، الوضع الأمني (٢٦٪)، الفساد الحكومي (١١٪) والتطلع للتطور الشخصي (١٠٪).
- سجل ارتفاع معين في الرابطة العاطفية تجاه الدولة وفي تقدير الجمهور اليهودي لمناعة السكان المدنيين. هذا الاتجاه بالإضافة للاستعداد لشن حرب إذا دعت الضرورة، يَبرُز أكثر في صفوف سكان حيفا والشمال (الذين كانوا في مرمى صواريخ حزب الله). وقد كانت هذه المجموعة أيضاً أكثر اعتدالاً في نقدها للجيش الإسرائيلي.
- ما زال مستوى الوطنية في كل الأبعاد والجوانب منخفضاً أكثر في صفوف الشبان. وفي هذا السياق فقد انخفضت نسبة استعدادهم للانخراط في القتال من ٥٩٪ إلى ٥٥٪ مقارنة مع السنة السابقة، لكن نسبة تفضيل المواطنة أو الجنسية الإسرائيلية ارتفعت من ٥٠٪ إلى

٥٣٪، كما ارتفعت نسبة الاستعداد لتشجيع الجيل المقبل للبقاء في البلاد من ٤٩٪ إلى ٥٦٪.

- كما كان عليه الوضع في السنة السابقة فقد وجد مستوى الوطنية الأعلى في صفوف المتدينين، والمستوى الأدنى سجل لدى المتدينين الحريديم (المتشددين).
- مستوى الوطنية لدى معسكر اليمين ظل أعلى من مستواها لدى اليسار، لكن الفجوة تقلصت سواء بسبب ارتفاع مستوى الوطنية لدى اليسار أو بسبب هبوط مستوى الوطنية لدى اليمين.
- هناك ميل لدى ذوي التعليم العالي أكثر من سواهم لوصف أنفسهم كوطنيين وكمستعدين للقتال، كما انخفضت درجة تأييد هؤلاء لرفض الخدمة العسكرية. مع ذلك فقد سجل هبوط حاد في مستوى استعدادهم للمحاربة وفي عمق أصالتهم.
- استمرار اتجاه الاضطراب في صفوف محدودي الدخل، فهم يميلون أقل من الآخرين لوصف أنفسهم كوطنيين كما أن استعدادهم للتضحية يشوبه تردد أكثر، هم أقل شعوراً بالاعتزاز من الآخرين بكونهم إسرائيليين كما أن ارتباطهم برموز الدولة ضعيف أكثر.
- هناك هبوط في وطنية المهاجرين الجدد (الذين قدموا إلى البلاد منذ العام ١٩٩٠)، وهم دون القدماء في جميع مؤشرات الوطنية، باستثناء مؤشر الاعتزاز.
- اعتزاز الجمهور الإسرائيلي ينصب بالدرجة الأولى على الإنجازات العلمية والتكنولوجية والفنية والأدبية والرياضية للمجتمع الإسرائيلي، أي إنجازات هي في جوهرها من صنع أفراد في هيئات غير حكومية. اعتزاز الجمهور الإسرائيلي بالكنيست والحكومة هو الأدنى ويقل بوضوح عن ذاك الذي سجل في السنة السابقة (وذلك على أرضية حرب لبنان الثانية بشكل أساس).

في صفوف الجمهور العربي تبرز الاتجاهات التالية:

- ٨٥٪ يرون أنفسهم كوطنيين عرب، ٥٢٪ كوطنيين فلسطينيين، فيما يرى ٣٢٪ فقط أنفسهم كوطنيين إسرائيليين.
- لوحظ في معظم الجوانب تآكل في مستوى الوطنية الإسرائيلية مقارنة مع السنة السابقة. وعلى سبيل المثال فقد انخفضت نسبة الاعتزاز بالإسرائيلية من ٥٠٪ إلى ٤٤٪، وانخفضت نسبة الاستعداد لتشجيع الجيل القادم على البقاء في إسرائيل من ٥٨٪ إلى ٤٥٪.

- أضعفت الحرب (حرب لبنان الثانية) الرابطة العاطفية للجمهور العربي بالدولة.
- هناك معطى آخر معاكس للمعطى الذي ظهر لدى الجمهور اليهودي، وهو أن ضعف الرابطة العاطفية تجاه الدولة يبرز لدى عرب حيفا والشمال أكثر مما هو لدى عرب من سكان مناطق أخرى (٤٣٪ مقابل ٣٣٪). كذلك الحال في الموقف من تقدير مناعة المجتمع المدني: ٢٦٪ من عرب حيفا والشمال يصفون هذه المناعة بأنها ضعيفة جداً، ولم يتفق معهم في ذلك سوى ٩٪ فقط من السكان العرب في المناطق الأخرى في إسرائيل.

كيف نصون المناعة المالية لإسرائيل؟

بفضل النوعية البشرية لإسرائيل والعولمة الحثيثة وتغلغل الصناعات التكنولوجية العالية (الهاي تك) فتحت أمام إسرائيل آفاق واسعة وفرص مثيرة. تتمتع إسرائيل بمناعة مالية تستند إلى إدارة منهجية لسياسة اقتصادية سليمة وواضحة وإلى الاحتفاظ ببنية بشرية، تكنولوجية، تنظيمية وقانونية تشجع تنمية الأعمال، وهناك تجليات بارزة لذلك تكمن في الانضباط المالي (الذي ساهم في خفض المديونية الإسرائيلية بشكل ملموس) وخفض الضرائب وهبوط الفقر المطلق والمنافسة العالية وتشجيع الخروج للعمل والخصخصة والإصلاحات.

على الرغم من ظهور سلسلة طويلة من الأحداث الإشكالية، كالانفصال ومرض رئيس الحكومة أريئيل شارون، وفوز حركة "حماس" في الانتخابات الفلسطينية، وحرب لبنان الثانية التي كلفت ثمناً باهظاً وأدت إلى شل ٢٥٪ من مرافق الاقتصاد الإسرائيلي، فقد انتهت سنة ٢٠٠٦ في ظل مؤشرات نمو (ارتفاع بنسبة ٥٪ في الناتج المحلي الخام)، وأقرت الميزانية الحكومية في موعدها، وظهر ارتفاع في الاستثمارات الأجنبية وطرأ هبوط في معدل البطالة. وقد تم كل ذلك بدون هروب أموال بالعملة الأجنبية (دولارات) ودون المس بسعر صرف الشيكل. هناك أساس للاعتقاد بأن الجهاز المالي يعمل كما يجب وأنه خالٍ من مظاهر الفساد.

أما التحديات الماثلة أمام المناعة المالية فهي:

- الحفاظ على حركة النمو وجعله نمواً دائماً.
- إتباع ملائم وناجع لضريبة دخل سلبية.
- زيادة الحوافز للخروج إلى العمل.

- إجراء إصلاح في تمويل مؤسسات التعليم العالي .
- زيادة المنافسة البنكية لصالح المستهلك .
- تنمية سوق العقارات وتحريرها من القيود البيروقراطية .
- إعادة النظر في عملية وضع الميزانيات في وزارات الحكومة والسلطات المحلية .

النمو الاقتصادي وتقليص الفقر

يتضمن السجال العمومي استخداماً مستمراً لمصطلحات الفقر (غالباً لأغراض المناكفة السياسية) لكن هذا السجال فقير في المناقشة الجوهرية لمجمل المشكلات ذات الصلة . هنالك حاجة وقبل كل شيء لتقديم إجابات على الأسئلة التالية :

- هل يشكل التقاطب وازدياد الفقر النسبي مشكلات لا تستطيع السوق أن تحلها بنفسها؟ إذا كان الجواب سلبياً، فما هي الإستراتيجية المفضلة لمعالجة مشكلات الفقر؟
- ما هي الخطوات المطلوبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد من أجل وضع المجتمع الإسرائيلي في مسار طبيعي؟ وهل يمكن للاقتصاد أن يتحمل تكاليف هذه الخطوات؟

تراوحت نسبة النمو الاقتصادي لغاية حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بين ٥٪ و٨٪ . في أعقاب النكسة التي وقعت في ذلك الوقت انخفضت نسبة النمو إلى ٢٪، ولم يطرأ تغيير حقيقي على هذا الوضع سوى قبل ثلاث سنوات . كذلك ظهرت في العام ١٩٧٣ اتجاهات هبوط في الانخراط في قوة العمل، واليوم فإن قوة العمل المستغلة فعلياً هي ٥٠٪ فقط من طاقة قوة العمل (مقارنة مع ٦٠٪ في أوروبا) . وقد أضيف إلى ذلك فيما بعد التغلغل الواسع للعمال الأجانب في الاقتصاد الإسرائيلي (بلغ عددهم ٣٠٠ر٠٠٠ في العام ١٩٩٩) والذي أدى إلى إخراج عدد كبير من الإسرائيليين من سوق العمل وأضر أيضاً بزيادة الناتج . كل ذلك ساهم في زيادة معدل الفقر الذي اتسع في سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٤ (خاصة في سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤) واستقر ابتداء من منتصف ٢٠٠٤ لكنه ظل مرتفعاً .

المتوسط المرجح للفقر في دول OECD يبلغ ١٣ر٥٪ أما في إسرائيل فيبلغ ٢٠ر٦٪ (وبضمن ذلك ثلث الأطفال) ويبرز الفقر بصفة خاصة في صفوف العرب والمتدينين الحريديم (أكثر من ٥٠٪ من الأسر في هذين القطاعين) . ٧٠٪ من الفقراء في إسرائيل هم في سن العمل، إذ أن ١٥٪ إلى ١٦٪ من السكان في سنّ العمل لا يعملون .

من بين الحلول المقترحة :

· زيادة الاستثمار في التعليم .

· تقليص ملموس في عدد العمال الأجانب .

· توسيع شبكة الضمان الاجتماعي وبلورة خطة متعددة السنوات تعكس سلم الأولويات والالتزام بتجنيد الموارد اللازمة ، إضافة إلى زيادة مخصصات الأولاد لجميع المستحقين .

الوسط العربي والمتغيرات الاقتصادية

يبلغ تعداد السكان العرب مليون وأربعمائة ألف نسمة (٣ر١٨٪ من مجمل السكان) . ٤٩٪ من السكان العرب هم من الشبان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً (وإن كان هناك انخفاض في معدل التكاثر الطبيعي) ، كما أن العائلات العربية أكبر من العائلات اليهودية ، هذا بالإضافة إلى أن ٢٠٪ من النساء في الوسط العربي يخرجن للعمل .

هذه المعطيات تتصل بصعوبات التأقلم مع التغييرات التشغيلية التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي على أرضية العولمة ، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في نسبة البطالة (١٤٪ من الرجال) وهبوط مستوى المعيشة المتوسط (٤٩٪ من العائلات العربية تعيش تحت خط الفقر مقارنة مع ١٦٪ من العائلات اليهودية) .

تستعد الحكومة الإسرائيلية الآن لتنفيذ أربع مبادرات تهدف إلى تغيير الوضع القائم :

· دمج الوسط العربي في خطة لتعزيز حيفا والمنطقة الشمالية في أعقاب حرب لبنان الثانية ، والمقرر أن تستثمر فيها ٤ مليارات شيكل من ميزانية الدولة ومن تبرعات يهود من خارج البلاد ، ثلثها في الوسط اليهودي وثلثها الآخر في الوسط العربي والثلث الباقي في البنى التحتية .

· دمج الوسط العربي في خطة للاعتناء بالأطفال والشبيبة الذين يعيشون في ظروف خطرة ، وهي خطة مخصصة لـ ٣٣٠ر٠٠٠ طفل وشاب ممن ينطبق عليهم الوصف المذكور ، ثلثهم عرب .

· إقامة سلطة للتطوير الاقتصادي للوسط العربي ، غايتها المعلنة تجاوز العوائق وتطوير الأدوات المالية وموارد التشغيل للأكاديميين والنساء .

· إنشاء صندوق برأسمال ذاتي للاستثمار في المشاريع الصغيرة في الوسط العربي لتقدم المساعدة ليس بالمال فقط وإنما في التسويق أيضاً .

هناك مقترحات أخرى تنصب على تطوير مناطق صناعية- تشغيلية مشتركة للتجمعات اليهودية والعربية وخاصة في منطقة الجليل، والتحويل المهني للأكاديميين وتشجيع السياحة، وعلى مشاريع مشتركة لجسر الهوة الاجتماعية بين القطاعات المختلفة (وبضمن ذلك مشاريع تنفذ بمساعدة الوكالة اليهودية).

مساهمة جهاز التعليم في المناعة القومية: الموجود والمنشود

تعتبر الثروة البشرية في عصر العلم والتكنولوجيا واحداً من الموارد الأكثر أهمية- إن لم تكن من أهمها على الإطلاق- المسخرة لخدمة مجموعات ومجتمعات قومية، وكم بالحري في دولة مثل إسرائيل، التي تواجه تحديات وجودية، وتعيش في وضع جيوسياسي فريد من نوعه، تعاني فيه من محدودية في ثرواتها المادية ومعطياتها الإقليمية، وتتطلع في الوقت ذاته إلى الاحتفاظ بمستوى معيشة مرتفع إلى جانب تكاتف اجتماعي، الأمر الذي يقتضي المحافظة على مكانتها القوية في السوق العالمية التنافسية. من هنا فإن تطوير الثروة البشرية وتنميتها، يشكلان إذن مكونات أساسية في تأمين الرفاه والمناعة القومية في كل مكان، وبالأخص في إسرائيل، وتقع مسؤولية ذلك على عاتق جهاز التعليم. يتعيّن على جهاز التعليم أن يحسن المزاوجة بين السعي لاستنفاد طاقة كل واحد من تلاميذ وبين الإصرار الدائب على مواجهة مشاكلهم وضوائقهم. عليه أن يضع نصب عينيه مثال التفوق وأن لا يكتفي بالوسطية.

يشهد جهاز التعليم منذ عدة سنوات تشويشات وتراجعات خطيرة في أنشطته. فإنجازاته القابلة للقياس تمر بعملية نكوص ملموسة، فيما تشهد مكانة الطلاب الإسرائيليين في الامتحانات الدولية تدهوراً متزايداً. ويبرز هذا التراجع والانحدار بالمقارنة مع دول غربية متطورة، مثل فنلندا، التي تقل استثماراتها في التعليم الابتدائي والتعليم فوق الابتدائي (مقارنة مع الناتج للفرد) بنسبة ٣٧٪ وبـ ١٢٪ على التوالي عن الاستثمارات الإسرائيلية. هذه الاتجاهات تبرز أيضاً بالمقارنة مع دول إنتاجها ضعيف مثل ماليزيا ورومانيا وتايلند، والأخطر حتى بالمقارنة مع إيران التي تقترب أكثر فأكثر من إسرائيل بخطوات هائلة في كل ما يتعلق بإنتاجيتها التعليمية. وعلى سبيل المثال فقد فاز ممثلو إيران في العام ٢٠٠٣ بالمكان السابع عشر في الدورة الأولمبية العالمية للرياضيات، بينما احتل الممثلون الإسرائيليون المكان

الحادي والعشرين، وفي العام ٢٠٠٤ استقرت هذه الفجوة على المكان التاسع (لإيران) مقابل المكان الخامس عشر (لإسرائيل).

إلى ذلك فإن أجر المعلمين في إسرائيل أقل بكثير من المتبع في الغرب. هذا المعطى ينذر بالسوء فيما يتعلق بنجاعة الجهاز وجاذبية أو إغراء مهنة التعليم ومستواها في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك يجب العمل على النحو التالي:

- يتعين على وزارة التربية والتعليم أن تقيم لجنة توجيهية تواظب على رسم سياسة وطنية لتطوير الطلاب المتفوقين وتشرف على بلورة خطة عليا (رئيسة) متعددة السنوات، وتحدد معايير لتطبيق برامج ملموسة لتنمية التفوق في المدارس.
- يتعين على جهاز الحكم المحلي أن يطور خططاً وبرامج محلية لتنمية التفوق عن طريق لجان محلية يقودها رؤساء السلطات.
- يجب العمل من أجل توفير تأهيل ملائم لمدراء المدارس حتى يتمكنوا من النهوض بجل العمل الميداني في مجال تنمية التفوق، وبلورة أطقم مدرسين مخلصين وذوي مهارة والعمل بالتعاون مع مدراس أخرى.
- ينبغي العمل من أجل إقامة صندوق لتشجيع التفوق في التعليم وتطوير بدائل لعلامات شهادة البجروت في مدارس تعترف مؤسسات التعليم العالي بنوعيتها الخاصة.
- على جهاز التعليم معرفة كيفية تمثل وتذويت العبر التعليمية والتربوية المستخلصة من قبل أجهزة تعليم أخرى في أنحاء العالم وبضمن ذلك عبر خطة "لن يبقى أي تلميذ متأخر" والتي تطبق في الولايات المتحدة منذ خمس سنوات بنجاح لافت.

الخطوة المركزية المطلوبة من أجل إصلاح الوضع هي إتاحة إمكانية لـ ١٤ وحتى ١٥ سنة دراسية متواصلة في أطر مدرسية ابتداء من سن أربع سنوات. هذه الخطوة من شأنها أن تطور طريقاً للحصول على شهادة البجروت (أو شهادة موازية) في سن ١٥-١٦ سنة، والحصول على لقب أكاديمي أول (أو ألقاب موازية) في سن ١٨-١٩ سنة، وأن تستجيب لاحتياجات شرائح وفئات سكانية قدراتها الدراسية ليست بالمستوى المطلوب، كما من شأن هذه الخطوة أيضاً أن تتيح للشبان الإسرائيليين الانخراط في النشاط الاقتصادي والاجتماعي أو الانخراط في دراسات متقدمة في السن المتبع في الغرب المتنور والمتقدم وذلك بما يخدم مصلحتهم والمصلحة العامة، وسيكون ذلك بمثابة مساهمة مهمة في الحفاظ على التفوق

النوعي النسبي الذي تتمتع به الدولة والحفاظ على قدرتها على المنافسة في الميادين الاقتصادية والعملية والاجتماعية والمهنية.

الهيكلية المقترحة مؤلفة من أربع شعب عمرية تكون بموجبها العلاقة التنظيمية فيما بينها مفتوحة أمام درجات مختلفة من المرونة وذلك في ضوء اعتبارات اجتماعية واقتصادية وجغرافية:

- شعبة قبل الابتدائية لأعمار ٤-٨ سنوات.
- شعبة ابتدائية لأعمار ٨-١٢ سنة.
- شعبة ثانوية لأعمار ١٢-١٦ سنة.
- شعبة فوق ثانوية لأعمار ١٦-١٩ سنة (أو ١٥-١٨ سنة).

كقاعدة فإن الشُعَب الثلاث الأولى مكرسة لتحقيق الحصيلة التعليمية المنشودة من التعليم في روضة الأطفال والمدرسة الابتدائية والشعبتين الإعدادية والعليا في الهيكلية الحالية، وبلوغ ذلك في غضون ١٢ سنة بدلا من ١٤ سنة. هناك من يوصي بأن يشمل الإصلاح أيضاً مساراً مختصراً من منطلق الافتراض بأن هناك طلبة كثيرين مؤهلون لاستغلال أساليب التعليم الجديدة وتحقيق الحصيلة المنشودة في غضون ١١ سنة.

الشعبة الرابعة ستشمل مساراً أكاديمياً لدراسات اللقب الجامعي الأول، وذلك في إطار مؤسسات التعليم العالي، ومسارا إضافيا لكل من هم غير مهيئين لذلك.

الإصلاح المذكور بمجمله ينطوي على الأفضليات التالية:

- بث روح جديدة في الجهاز والذي يمر الآن بأزمة خطيرة.
- مساهمة مهمة في سدّ الفجوات بين خيرة القوى البشرية في البلاد وبين القوى البشرية في الخارج.
- إمكانية إحداث ثورة تعليمية بتكلفة مالية لا تختلف كثيراً عن النظام القائم.
- توفير إمكانية لفترة دراسية غير متقطعة حتى مستوى التحصيل العلمي الأساس الذي يلزم اليوم من أجل الانخراط الواعي في المجتمع المتقدم والمتنور.
- مساعدة الجيش الإسرائيلي- الذي أعرب عن تأييده لهذه المبادرة أو الخطة- في تحسين قوته البشرية وفي تأهيل وتهيئة الجنود والقادة قبل تجنيدهم.

حالة الشعب اليهودي ومستقبله

أزمة الشعب اليهودي في إسرائيل والشتات

حملة مناهضة إسرائيل واللاسامية، التي ورد ذكرها آنفاً، تجتاح الشعب اليهودي في فترة يمرّ فيها بأزمة عميقة. ومن بين المظاهر البارزة لهذه الأزمة:

- الانحسار الديمغرافي للشعب اليهودي. فقد أخذ الشعب اليهودي خارج حدود إسرائيل ينحسر ويتقلص بشكل متزايد: نسبة الزيجات المختلطة في الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا وهنغاريا تزيد عن ٥٠٪؛ كقاعدة، فإن وتيرة التكاثر (الإنجاب) أقل من نسبة الاستعاضة؛ هذا فيما تنبئ التوقعات البعيدة المدى بأن هذه الاتجاهات ستشهد مزيداً من التعمق والاتساع.
- نكوص وتراجع في الارتباط بالثقافة اليهودية والميول والتوجهات اليهودية.
- ضعف العلاقة بين إسرائيل والشتات اليهودي، ولا سيما لدى الجيل اليهودي الشاب: ثلثا يهود الولايات المتحدة لم يزوروا إسرائيل أبداً؛ الإسرائيلي الاعتيادي لا يعرف ابن الشتات؛ كما أن الشعور بالانتماء للشعب اليهودي لم يتغلغل كفاية في وعي كليهما.
- ضعف الزعامة في كل ما يتصل بمواجهة مظاهر الأزمة هذه، وذلك في ضوء كثرة المنظمات اليهودية والافتقار لرؤيا وخطة إستراتيجية لمواجهة الأزمة على اختلاف تجلياتها ومظاهرها.

أحد المكونات المركزية في هذه الأزمة يتمثل في مسألة الهوية- هوية الإسرائيلي في إسرائيل وهوية اليهودي في الشتات- والإشكالية الكامنة في الصلة أو الرابطة بين هذه الهويات.

يتعرّض الإسرائيلي المعاصر منذ عدة سنوات لتأثير سيرورات تغيير عميقة. فهو يعيش في مجتمع ذي نزعة أكثر نسوية وأكثر تنوعاً جنسياً، كما أنه أضحى، في أعقاب ما تحقق من نجاح لافت في المزج بين الطوائف، مجتمعاً إشكنازياً- شرقياً أكثر. وتغلب على هذا الإسرائيلي أيضاً نزعات الوصولية والأنانية والرأسمالية. وقد انتقل من نموذج الجماعية- الذي ركز على الصلابة وتنحية وكبت المشاعر والعواطف والخصوصية والإخلاص للحلم

الصهيوني- إلى نموذج تغلب عليه النزعة الفردية، وعاش الانتقال من فرن الصهر إلى التعددية الثقافية.

مع ذلك فإنه (أي الإسرائيلي المعاصر) ما زال يتماهى بدرجة كبيرة مع الدولة، وضالع اجتماعياً في الإخفاقات والنجاحات، وهو يرى نفسه ابن "شعب مختار". هويته تكون بشكل دائم تقريباً هوية "مُدوَّرة"، فهو ليس إسرائيلياً فقط، وإنما إسرائيلي برجوازي، عصري، أو إسرائيلي- حريدي (متدين متزمت) أو "إسرائيلي شاسنيك" (بمعنى منتم أو محسوب على حركة "شاس" الدينية الشرقية) وما إلى ذلك. وهو يعيش داخل تشكيلة منوعة من الثقافات وأنماط الحياة.

غير أن الهوية اليهودية للإسرائيليين العلمانيين تحتاج إلى تنمية ورعاية واسعة. وكانت "لجنة شنهار" قد ألقت على عاتق جهاز التعليم، في العام ١٩٩٤، مهمة معالجة تراجع وانحسار الاهتمام بالدراسات اليهودية وذلك في ضوء حالة التعليم الإنساني في المجتمع التكنولوجي وفي ضوء الخلافات التي تشق المجتمع الإسرائيلي، مؤكدة ضرورة أن يتعرف الطلاب على التيارات المختلفة في اليهودية. غير أن تقرير اللجنة المذكورة لم يطبق بالشكل المطلوب. وقد كان من بين الأضرار الناجمة عن ذلك انفصال الشبان الإسرائيليين عن أشقائهم فيما وراء البحار، والذي يمكن أن يؤدي إلى نشوء ثقافتين وشعبين منفصلين، والتناقص المستمر في عدد الطلاب الجامعيين الذين يدرسون العلوم اليهودية، والذي يؤدي إلى نقص متزايد في المعلمين الملائمين في جهاز التعليم الرسمي.

فيما يتعلق بالشتات، هناك شعور لدى يهود الولايات المتحدة على سبيل المثال بأنهم أخفقوا في توريث الجيل الشاب النظرة الخاصة تجاه إسرائيل. ١٢٪-١٤٪ فقط من بين الشبان (اليهود الأميركيين) الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٠ عاماً- والذين تلقوا تعليماً يهودياً نمّا ارتباطهم بإسرائيل- قالوا إنهم يعتزون بيهوديتهم وإنهم مرتبطون بالطائفة. ثلث الشبان ضائعون من ناحية اليهودية، أي أنه لا يوجد لكونهم يهودًا أي مغزى في نظرهم.

ويتجاهل الكثيرون من الشبان اليهود في العالم كون دولة إسرائيل مركزية ومهمة بالنسبة ليهوديتهم أو لمستقبلهم، وليس هذا وحسب، بل هناك شبان يهود كثيرون في الولايات المتحدة يخجلون من يهوديتهم ولا يشعرون بأية صلة أو ارتباط بإسرائيل أو سياستها.

هذا الضعف في ارتباط يهود الشتات بإسرائيل عبَّر عن نفسه أيضاً في انخفاض عدد المهاجرين إلى إسرائيل بشكل مستمر وملموس في السنوات الأخيرة.

ما الذي يجب عمله؟

هناك حاجة لبذل جهد من أجل "تطوير وتحسين" الشعب اليهودي في الشتات، عن طريق تعزيز وعيه الذاتي وارتباطه بالثقافة اليهودية وعلاقاته مع إسرائيل ويمكن أن يتم ذلك من خلال مشاريع مثل "تغليت". هذه الجهود يجب أن تتضمن في إطارها عملية لبلورة هوية يهودية مشتركة للإسرائيليين ويهود الشتات، وذلك في ضوء الاختلاف القائم اليوم في هويتهم. وبغية إقامة جسر متين بين اليهود في إسرائيل والشتات ينبغي مزج عناصر ومكونات الجماعة مع مكونات الفرد في الهوية اليهودية المشتركة التي يجب أن تمتزج فيها أيضاً مكونات قومية إلى جانب مكونات روحية. في المقابل يتعين على يهود الشتات أن يجدوا الطرق والوسائل الملائمة لإعادة الوعي الجماعي إلى الهوية اليهودية، إضافة إلى شعور المسؤولية تجاه الشعب اليهودي وبالتالي تجاه دولة إسرائيل أيضاً.